مصدر الثائرة

obeikandl.com

obeikandl.com

بين السياسة والفكر

كان سياسيا بين الساسة ، وكان مفكرا بين رواده وتلاميذه ، وكان وزيرا فى عرف المستوزرين ومديرا للجامعة فى حكم المثقفين ، ولم يرد قط أن يكون زعيما شعبيا ولو أراد ما قدر ، فما كان يملك من مواهب الزعامات الشعبية وملكاتها شيئا ، وما كان يستطيع أن ينزل من علياء منطقه الى منطق الجماهير والثوار .

وحين أراد أن يكون سياسيا ، فما كان يعجز عن القيام بدور السياسى الأريب وما كانت تعوزه الحجة ، أو يشكل عليه المنطق فى جدل الساسة ، أو قرع الحجة بالحجة ، ولكنه ما كان يطيق مناورات الساسة ، وألاعيب الحزبية رغم صبره على الخصومة وطول الكفاح ، كما يقول عنه « البشرى » فى مرآته .

وقد تحسب فيه تناقضا فى الطبع أو فى الفكر ، وما فيه من تناقض ، الا ما يستوى من منطقه على غير منطق الناس ، فاذا رأى الناس فى عمله ما يخالف آراءه ، أو فى سلوكه ما يخالف مذهبه ، فما كان ليستوى فى منطقه هذا الخلاف كما يستوى فى أذهان الناس وفى أذهان المفكرين على السواء ، ولعلها القدرة على التوفيق بين هدى المنطق وهدى السلوك حين تعلو المنفعة

على التزمت ، ويكون التزمت فى الرأى عقبة فى سبيل المنفعة ، فالمنفعة مهما قلت كسب يقود الى كسب أكبر ، وليس مما يجفو المنطق أن تقف حدود الرأى أو المبدأ دون المنفعة أيا كان مقدارها ، وليس مما يجفو المنطق ، أن ينزل المنطق على بعض دواعى الواجب أو الرعاية ، أو يشذ المظهر الخاص عن بعض دواعى السلوك العام الذى تقتضيه الدعوة الى الديمقراطية مثلا .

فحين وصفه صديقه عبد العزيز فهمى أنه « ديمقراطى الرأى والعقيدة ، ولكنه طول عمره أرستقراطى بين الأرستقراطيين » ، ورأى العقاد فى مظهره ومظهر لداته من أعيان المصريين من الوجاهة ما يدلون به على الترك ، فانا لا نرى على وجه التعميم من أرستقراطية الفكر ما ينفى أو ينقض ديمقراطية المبدأ ، فان كان لأرستقراطية الفكر من أثر على السلوك ، فانما هو الأثر الذى يتركه تباين الادراك لفكرة من الأفكار بين الذين يحلقون فى السحاب والذين يعيشون على الأرض ، ولقد قيل له على لسان « بطرس غالى » انه يحلق فى السحاب — كما قدمنا — وقال له صديقه عبد العزيز فهمى الذى وسمه بالأرستقراطية « انك يا لطفى تفكر للكون كله ولا يعنيك أمر الزمن القريب ولا أمر هذه الخلائق الفانية » .

ومن أمتع ألوان الحديث ما كان يدور بين الصديقين الكبيرين ، ويقص العقاد طرفا مما كان يجرى منها « فى السيارة أثناء الطريق من دار المجمع الى مصر الجديدة ، حيث يقيمان وأقيم على مقربة منهما ، ويتفق كثيرا أن يدعوانى الى صرف

سيارتى ومصاحبتهما بعد انتهاء جلسات المجمع ، ولا سيما الجلسات التى يطرأ فيها بعض الخلاف بينى وبين « عبد العزيز باشا » فى مسائل اللغة والأدب .. وحدث ذلك كثيرا أيام المناقشة على كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ، وهو موضوع شغل صاحبنا القانونى الكبير يومئذ عدة شهور ، ولم يكن يطيق المعارضة فيه .

فقال لى مرة وقد أنس من الأستاذ لطفى شيئا من الميل الى ترجيح رأيى :

— أوع تطلع فيها يا عقاد على طريقة أستاذنا « لطفى » .. ان « لطفى » ينظر الى هذه الأمور التى تشتغل بها نظرة الأرباب .. قل له : ما رأيك اذا كتبت العربية غدا بالحروف الصينية ؟ يقل لك على الأثر : ويجرى ايه ؟

فقال لطفى : « ويجرى ايه ؟ » .

فقد كان لطفى السيد كما يقول العقاد « ينظر الى المسائل الفكرية والاجتماعية نظرة محيطة شاملة توشك أن تتعادل فيها جميع الجوانب والأطراف ، ولكنه كان من أشد المفكرين اهتماما بما يعتقد فيه الخير والصلاح ، وكنا نلمس على محياه أمارات الغم الصامت ، كلما خولف اعتقاده ، وجرت الأمور على غير ذلك الاعتقاد فى الحياة العملية » .

وفى اطار هذه النظرة الشاملة والادراك الأعم ، ما كان يجد تناقضا بين أرستقراطية السمت وديمقراطية الفكر .

ومن مظاهر هذا التناقض ما ألم بخاطر الدكتور محمد حسين

هيكل من موقف لطفى السيد حين وفاة الزعيم الشاب مصطفى كامل فيصفه فى مذكراته مسهبا فى تفاصيله ويقول :

« على أن اكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ، لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى الى المثل الأعلى والى الصراحة فى الحق ، كان ذلك حين توفى مصطفى كامل ، لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصا بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى ، وزاد فى حزنها أنه كان شابا لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ، فكان رجاؤها فى خدمته اياها ممتدا عظيما ، وكان لها فيه أمل طويل عريض ، نكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلتنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الانسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده ، ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب الى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى ، وكان عجبى شديدا حين رأيت باب حجرته مفتوحا على مصراعيه ، ورأيت حاجبه « سليمان » لا يصد أحدا عن الدخول ودخلت الحجرة فرأيت بها عددا كبيرا غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى ، وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف كأنه مفجوع فى أعز الناس عليه ،

فأقربهم اليه . ولقد وقفت مبهوتا أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ، لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعا ، أو ما يشبه الأدمع ، فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر اليوم رأيت لطفى أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى ، ولم يسعفنى منطقى الشاب بما يرضاه عقلى تفسيرا لما رأيت وسمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به الى لطفى بعد أيام . فابتسم قائلا : انى لا أزال شابا لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ، لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى ، أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك على فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد لا أومن الا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة الا بما أومن به » .

ولا أجد فى مسلك أستاذنا لطفى ما أجده فى خاطر أستاذى هيكل من تناقض مع المنطق ، ولا أظن أستاذى هيكل قد نسى تقاليد الريف الذى نشأ فيه حيث تجل مثل هذه المواقف من مواقف الواجب والرعاية على مواقف الخصومة أو الخلاف ، فان بلغ حزن لطفى السيد ما يفوق حدود المجاملة ، فانه الحزن الذى يستقيم مع منطق العاطفة الذى حمل قاسم أمين على رثائه أبلغ رثاء . وكان هو الآخر على خلاف فى الرأى مع مصطفى كامل ،

وأنكر مصطفى كامل دعوته لتحرير المرأة ، كما أنكر خطة حزب الأمة ومذهب لطفى السيد فى التدرج لتحقيق آمال البلاد الوطنية ورأيه فى التعاون مع الاحتلال لخير مصر — فقد كتب قاسم أمين يقول :

« ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الاولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى .

رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا وزورا مخنوقا ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشىء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة . منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين فى دار ميت كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان فى المدينة .

ولكن هذا الاخاء فى الشعور بقى مكتوما فى النفوس ، لم يجد سبيلا يخرج منه فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل انسان .

أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب (اللواء) فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بفرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر .

هذا الأحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة ، هو الشعاع الذى يرسل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل » .

ولا ينكر أستاذى هيكل فى ترجمته لمصطفى كامل انه وجم من هول الخبر حين سماعه ، وألفى « على الناس فى الشوارع

والحوانيت من أثر الذهول ما يدل على أن نعى الباشا اليهم مس من قلوبهم أدق أوتار الحزن والألم » فكيف على أستاذه لطفى أن يكون أقل من الناس أسى أو حزنا لخلاف فى الرأى بينه وبين الفقيد ، الا أن يحد العواطف بحدود الرأى والعقيدة من الخلاف أو الوفاق . ولا أخشى أن أقول ان أستاذى هيكل قد أراد أن يعلن من أمر فضيلة من فضائل أستاذه قد تخفى على الناس ، أو لعله فى فورة شبابه الثائر — ككل الشباب — كان يرى فى حدود المبدأ والعقيدة فى الانسان مالا يصح له أن يتجاوزها الى العاطفة ولعله حين أرخ لمصطفى كامل فى تراجمه عاد الى منطق أستاذه وارتضاه .

ولم ينكر لطفى السيد على مصطفى كامل وطنيته وان أنكر عليه خطته وأسلوبه فى علاج المسألة المصرية مما لا ينقص لديه من مكانة الزعيم الشاب ، أو يدع للمبدأ والعقيدة فى منطقه أن يجور على سمو العاطفة فى وجدانه ، ونراه يكتب عنه قائلا :

« ان مصطفى كامل كان شعاره الوطنية ، ووسيلته الوطنية ، وغرضه الوطنية ، وكلماته الوطنية ، وكتابته الوطنية ، وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ، فصار بينهما التلازم الذهنى والعرفى ، فاذا ذكرت مصطفى كامل بخير ، فانما تطرى الوطنية ، واذا قلت الوطنية فان أول ما يتمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل .. كأنما هو والوطنية شىء واحد .. ! » .

« ولقد تمثل ذلك يوم وفاته فى هذه المظاهرة التى لم تعرف

لها فى ذلك الزمان مثيلا ، فقد اشترك جميع أفراد الأمة فى أمر واحد ، على رأى واحد ، وبصورة واحدة مع اختلافها فيما عداه » .

« كل هـذا دل على أن الشعور الذى قادهم ليس مذهبا سياسيا ، ولا طريقة من طرائق المنازعة السياسية ، بل هو أعلى من ذلك .. هو التضامن القومى ، والجامعة الوطنية .

« ان مصطفى كامل كان تمثال الوطنية .. ولقد دعوت فى اليوم التالى لوفاته على صفحات الجريدة الى اقامة تمثال له يشهد بالاعتداد بفضله فى عمله ، وتخليدا لذكره ، واعترافا من الأمة لكل عامل يقف نفسه على خدمتها وتجسد لهذه الروح الطاهرة » .

ومن هذه المواقف التى يجل فيها منطق الواجب والرعاية على منطق المبدأ والعقيدة ، ما أخذه أستاذى هيكل على أستاذه لطفى السيد ، حين اعتزم الخديو الطواف بالوجه البحرى زائرا قبل سفره الى مصيفه بالآستانة .

ولم يشغل هيكل نفسه بهذه الزيارة ، فما كان يرجو قربى من الخديو ، أو ينشد التزلف اليه مما يعرفه رجال الحاشية ، فلم يسعوا اليه ليكون فى لقائه حين زيارته للدقهلية ، غير أن الظروف — كما يقول فى « مذكرات فى السياسة المصرية » قد أخلفت ظنه ، ذلك أن سعيد لطفى أخا لطفى السيد كان على غير رأيه فى مخاصمة الخديو « وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيدا أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته ،

وكنت أنا أجل هذا الرجل ، لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصاميا يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره ، ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو اياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب الى أن أعاونه فيما يريد من اقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة النسب ، وهو الى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، الا أن أجيبه الى رغبته ، وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

« وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشا للداخلية فى الدقهلية ، وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد ، فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك الى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد ، وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

« وانتى لأمر أمام المديرية ذاهبا الى منزل صديق لى ، اذ لقيت لطفى بك السيد واقفا مع زمرة من الأعيان هناك ، وكان أخوه « سعيد » قد حاول اقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد الى هذا الاقتناع سبيلا . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك الى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك .

وأجبته :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى باجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— ان الخديو هو الذى تغير ، أما نحن فلم نتغير .

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد » .

ولا نخال لطفى السيد مخالفا « هيكل » فى هذا الا نزولا على حق الأبوة والرعاية لرغبة الأب فى تشريف الخديو داره ، فضلا عن دواعى الوجاهة الريفية التى كان يألفها أعيان هذا الجيل .

وكان لطفى السيد من أشد الناس رعاية لأبيه ، ولم يكن يرضى أن يناله ضر بسببه ، ففى عام ١٩١٥ وكان قد اعتزل الصحافة ، جاءه أبوه من برقين مذعورا وهو يقول له انه قد أشيع عندهم ، أن سعد زغلول قد قبض عليه وخشى أن يكون قد قبض عليه هو الآخر ، وذهبا معا الى دار على شعراوى باشا ، حيث عرف أن السلطان حسين كامل يرغب الحاقه بوظائف الحكومة .

وأخذ أبوه يستحثه « على الدخول فى الحكومة حتى « لا يقبض الانجليز » عليه ، ويقول لطفى السيد انه قبل ذلك ارضاء لوالده ، فعين رئيسا لنيابة بنى سويف ليمكن ترشيحه قاضيا بالاستئناف ، ولم يلبث غير شهر حتى أرسل عدلى يكن يستدعيه الى الاسكندرية ، وهناك عرف أن السلطان حسين « مصمم على

أن أكون مديرا لدار الكتب المصرية خلفا للدكتور شادة المدير الألمانى ، فقبلت ذلك » .

وهكذا جل الواجب والرعاية فى الحالين على منطق المبدأ والعقيدة . فما كان لطفى السيد ليقبل الوظيفة وقد هجرها لاعنا الا ارضاء لعاطفة الرعاية لأبيه من أن يضنى مما يخشاه من اعتقاله ، أو يعيش فى قلق من هذا الخوف . وما كان لطفى السيد ليجد فى استقبال الخديو فى المنصورة جديدا عليه ، ولكنه تقديرا لرغبة أبيه قبل ما كان يتأبى عليه ، فبعد تعيين كتشنر وانتهاء سياسة الوفاق بين القصر والوكالة البريطانية ، رأى الخديو أن يؤلف اليه ما نبذه من الشيعة والأصدقاء أيام سياسة الوفاق ، فكان لطفى السيد ممن طلب اليه مقابلة الخديو عباس لأنه يرغب فى لقائه . وكان لطفى السيد يجيب دائما — كما يقول — بأن الخديو اذا كان يرغب فى لقائه فليدعه هو الى ذلك .

الا أنه يقبل ما تأبى عليه من قبل حين جاءت الرغبة من أبيه ، ويروى لطفى السيد قصة ذلك فيقول :

« فى احدى التشريفات قال الخديو عباس لوالدى — أحب أن أراك ومعك لطفى بسراى القبة يوم السبت — فاستجاب أبى الى هذه الدعوة وسر بها ، وطلب منى أن أصحبه الى سراى القبة ، فذهبت معه ، فأحسن الخديو استقبالنا ، وتكلمنا يومئذ فى بعض الشئون العامة وقال لى :

— أنا مسرور لحضورك . والأستاذ جرين كلمنى عنك كثيرا ..

« والأستاذ جرين هو المحامى الذى قدم مذكرة ضد الخاصة الخديوية فى قضية شركة الجريدة .

« ثم تكلم الخديو عباس عن وزارة محمد سعيد باشا ، وكان برما بها ، ويريد تغييرها ، وسألنى عن رأيى فى الرجال الذين يصلحون لوزارة جديدة ، فذكرت له أسماء عدة منها سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وعدلى ، وثروت .

« ولما انفض المجلس خرج معنا ليودعنا وهو يقول لى :

— قد عرفت الطريق فتعال عندى كل يوم سبت .

فقلت له :

— يا مولاى ما شأن الكاتب والاتصال بالسلطات ؟ !

فقال :

— اذن انت لا تريد أن تأتى عندى .

قلت :

— الواجب على يا مولاى أن أجىء كلما دعيت .

« فدعا الخديو حافظ بك عوض الذى كان يعمل وقتئذ سكرتيرا خاصا له وطلب منه أن يدعونى كل يوم جمعة ، لأحضر اليه يوم السبت ، وكذلك كان .

« وفى يوم من أيام السبت عرضت عليه أن نحمل حملة على الانجليز نطالبهم فيها أن يساعدونا على أن تكون جزيرة « طشيوز » باليونان تابعة لمصر كما كانت فى زمن اسماعيل ، فانه كان يرسل اليها دائما قاضيا مصريا وبوليسا مصريا لادارة الأمن ، ثم تراخى الأمر بعد ذلك الى أن صارت تابعة لتركيا ،

ثم أصبحت لليونان ، فوافق الخديو على هذه الفكرة فطلبت اليه الاذن أن اطلع على الفرمانات الخاصة بها فى السراى ، فكلف شفيق باشا بأن يأمر بترجمة هذه الفرمانات الى اللغة العربية ، فترجمت ، وبدأت فى « الجريدة » حملة على هذا الوجه ، مؤداها أن الانجليز اذا لم يحمونا من اليونان ، فممن يحموننا ؟ وما كدت أسير فى هذه الحملة حتى قال لى فى يوم سبت آخر :

— يخشى أن تقع سالونيك ومعها « طاشيوز » فى حوزة البلغار ، وعلى ذلك يكون من الأصلح أن نستبدل بها أطيانا فى الضلمان بالأناضول .

« وكان غرضه من ذلك أن يوسع بهذه الأطيان تفتيشه فى تلك البلاد ، فقلت له :

— يا مولاى لست أدرى فى المسائل الاقتصادية شيئا يذكر .

« وطويت أوراقى وصرفت النظر عن طاشيوز .

« بعد ذلك اعتزم الخديو عباس أن يسافر الى استامبول ، ورغب فى زيارة مديريات الوجه البحرى قبل السفر ، مظاهرة كان يريد بها اقناع الانجليز بأن البلاد تحبه ، وتتعلق به ، فدعانى اليه عثمان مرتضى باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين وقال لى :

— ان سمو الخديو يحب فى سفرته هذه أن يزور والدك فى البلد ، فهل لكم بيت فى السنبلاوين ؟

قلت : نعم . قال : اذن تستقبلونه هناك . فقلت : وهو كذلك .

« وشكرت للخديو هذا العطف ، ودعوت له بطول البقاء ..

« ثم قام الخديو بزيارة الوجه البحرى ، واستقبلناه بالسنبلاوين فى حفل من العمد والأعيان ، وسر أبى سرورا عظيما بهذه الزيارة ، وصحبناه الى الاسكندرية حتى ركب البحر » .

ولا نخال لطفى السيد راغبا فى هذا رعاية لحق الأبوة فحسب ، ولكن رعاية لدواعى المباهاة والجاه ديدن السراة والأعيان المصريين وخاصة فى الريف ، فما تغير الخديو كما يقول لطفى السيد ، ولكن الذى تغير هو الموقف ، ففى موقف الخصومة فى الرأى شرف لصاحبه ، وفى تشريف الدار والتشرف بالزيارة شرف لا يجب من شرف الخصومة فى الرأى ، فهو فى كلا الحالين صنو للخصومة وند للتشريف .

ومن قدرته على التوفيق بين هدى المنطق وهدى السلوك حين تعلو المنفعة القومية على المبدأ والعقيدة ما ظنه هيكل منافيا لمنطق الواقع . حين ترامى اليه وهو عائد من الشام الى مصر فى بداية الحرب أن « لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيدا الحلفاء ، انجلترا وفرنسا ، وانه يعيب على الألمان بقوة ، غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد » .

ودهش هيكل مما سمع فلم يدر بخلده أن يدعو لطفى لمؤازرة انجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس ، واذا وجب ، احتراما لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الايطالية ،

فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

ولم يكن هيكل على علم بما يسعى اليه لطفى السيد مع حسين رشدى وعدلى يكن لدى بريطانيا للاعتراف باستقلال مصر ولو أدى ذلك الى دخول مصر الحرب حليفا لها ، كما قدمنا من قبل ، فذهب الى أستاذه منكرا ومحتدا ، يبدى له ما يراه ويطلب نشره فى الجريدة فان لم « تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى » .

وأنكر هيكل أن تستجيب بريطانيا لهذا المسعى ولما تدخل تركيا الحرب ، كما أنكر ما تلمح اليه الجريدة من أنه اذا كانت مصر تريد الاستقلال ولم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر ، ولم يكن هذا الكلام مما يكتبه لطفى السيد حقا ، ولكنه مسئول عما ينشر فى الجريدة ، وتبلغ الحدة بهيكل أن يخاطب أستاذه قائلا « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! ان الأمة المستعبدة يحكمها القوى ، فان هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد ، أو شأن البغى ، وأنى أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا » (١) .

ولا نجد فى الحقيقة تبريرا لمسلك لطفى السيد هذا ، مهما كانت قدرة الرجل على أن يسوى بين منطقه ومذهبه وبين سلوكه

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٦٥ ـ ٦٨ .

هذا ، الا أن يكون نوعا من التعلق بخيط واه من الأمل فى منفعة قد تتحقق ، وليس لذلك من تعليل الا أن هذا الجيل قد فقد ايمانه بقدرة البلد على المقاومة أو الكفاح ، فسلك سبيل الملاينة الى أبعد حدودها ، وأن أخلفت البلاد ظن هذا الجيل حين هبت فى ثورة عارمة سنة ١٩١٩ تطلب الاستقلال التام ، ولم يكن هناك من يقودها غير رجال هذا الجيل فكان هذا التناقض فى التفكير بين الزعماء والجماهير فى تلك الثورة .

وقد ظل لطفى السيد « فى كفاحه وجلاده » خلال تلك الفترة السابقة — كما يقول البشرى عنه فى مرآته — « حتى ضعضعت أفاعيل السياسة حزبه فكان آخر من ألقى السلاح » فهجر الصحافة بعد فشل مسعاه فى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر ، وثوى الى بلده برقين ولم يطل مقامه بها حتى عاد الى الوظيفة وقيودها ، « فلا يتصل شأنه فى الوظيفة بجلالة شأنه » فيما جل فيه شأنه حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ « فضحى بالوظيفة فى سبيل الثورة وانتظم عضوا فى الوفد المصرى » .

واذا قلنا الثورة ، فاتنا نجمل فيها تلك الشهور التى سبقتها وكانت منها الشرارة التى فجرت خزينتها من الكبت المضنى على الاستسلام ، والألم الممض على الصبر . فقد غرس الاحتلال بذور كراهيته فى نفوس المصريين يوم أخمد ثورة عرابى وأنقذ الأسرة الحاكمة من مصير كان ولا شك رهينا بنجاح الثورة ، وقضى على الحركة الدستورية فى مهدها ولما تثمر ثمرتها المنشودة فى تقدم البلاد ، ثم تركت أحكام دنشواى جرحا داميا فى قلب

كل مصرى ، وما كان لخير جنته مصر على يد الاحتلال أن يمسح تلك الجراح الدامية أو ينزع كراهية الاحتلال من قلوب المصريين حتى نسوا مظالم الترك واستبداد الخديويين بجانب كراهيتهم للاحتلال ، فلم يكن فى قلوبهم ثمة مزيد من الكراهية يمكن أن ينصرف الى ناحية أخرى غير الاحتلال .

وكانت دعوة مصطفى كامل تعبيرا بالغا عما يجيش فى نفوس المصريين من رغبة جارفة للتحرر من نير الاحتلال ، ضاعت الى جانبها دعوة المعتدلين وأرباب المنطق ممن لم يروا ثمة فارقا بين مظالم الترك واستبداد الخديوين ، ومظالم الانجليز واستبداد الاحتلال ، بل لعل الاحتلال كان أبر بالمصريين — كما يرون — من حكم الخديو وحاشيته ، فلم ينكروا عليه على الأقل فضل المساواة بين الترك والمصريين فى شئون الحياة العامة ، وان حفظ للترك كل ما ورثوه من مراسم الجاه ، ومظاهر البروز .

وجاءت الحرب فقضت على كل دعوة للمعتدلين فى الاطمئنان الى نوايا الاحتلال ، ونزت قلوب المصريين ببغضه والحقد عليه ، « فلم تمض أشهر قليلة بعد اعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية — كما يقول العقاد — (١) قد نقضت كل ما عاهدت عليه الأمة المصرية ، فأطلقت أيديها فى دواوين الحكومة جميعا الا ما هى فى غنى عنه ولا قدرة لها على ادارته لقلة الموظفين الانجليز فى تلك الفترة ، وأمعنت من جهة فى التضييق على أعداء

---

(١) سعد زغلول . سيرة وتحية ص ١٨١ .

الاحتـــلال ، واسترسلت من جهة أخرى فى الثقة بمن يوالونه ويخدمونه ، وهم قوم لا خلاق لهم ، ولا ترجى منهم عفـــة ولا كرامة ، فأساءوا السيرة ، وانبسطت أيديهم بالانتقام ممن يجرؤون على الشكاية ، ثم احتاجت الى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتى ألف من الفتيان الأشداء فرقتهم فى ميادين القتال وأهملتهم أســوأ اهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتنقطع أخبارهم عن أهليهم ، فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة [1] ، واحتاجت الى الزاد والعلف والماشية والدواب فأخـــذت منهـــا ما شاءت أن تأخذ ، بلا اكتراث لحاجة الفلاح الفقير الذى يعتمد عليها فى الزرع والمؤنة ، ولبث الرؤساء الانجليز يدفعون الموظفين الى جمع العمال والأرزاق ، ثم يكافئونهم بالترقية والحظوة على ما جمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم فى الأقاليم ، ويتهمون منهم المقصرين ، والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص للحكومة القائمة ، ومن كان من أهل البلاد موسرا ، أو مشهورا بالثراء ، فرضوا عليه اعانة قسرية للصليب الأحمـــر أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق عنـــد الحكومة ، وأيسر ما يخشاه فى ذلك الحين أن يعتقل زمنا طويلا بلا محاسبة ولا سؤال » .

---

(١) من مظاهر النقص فى تاريخنا وقصور المؤرخين والكتاب فى تلك الفترة ، اهمال التـــاريخ « لفرقة العمـــال المصريه » التى جندها الانجليز لخدمتهم فى الحرب العالمية الأولى ، وبلغ عددها كما رأينا مليونا ومائتى ألف .

« واستهان الانجليز بالجيش المصرى فى جزيرة العرب ، كما استباحوا أمـوال الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم الهدية ، وجعلوا ينفقون الملايين على حرب الترك ، ومد السكك الحديد فى صحراء سينا ، وغير ذلك من التحضيرات الحربية التى تكفلوا بها عند اعلان الأحكام العسكرية ، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه الذى كان يرجوه لولا القيود الجبرية ، وهذا عدا اصـابات الأفراد التى كانت تتكاثر عـلى السراة والسوقة من جنـود المستعمرات ، وهم على شىء كثير من الغلظة والشكاسة والتمرد ، حتى شق على رئيس الشرطة الانجليزية فى القاهرة أن يكبحهم فى بعض جمحاتهم بغير اطلاق النار » .

وقد فرضت الحماية البريطانية على مصر دون أن تعترف بها ، وعطلت الجمعية التشريعية فلم يسمع لها رأى فى أمرها ، ولم يسفر أعضاؤها عن موقفهم منها صراحة الا ما كان يدور دون شك فى مجالسهم الخاصة من استنكارها أو الاستسلام لها ، وسكت المصريون على مضض فى انتظار الساعة المناسبة ، ليقولوا كلمتهم فى هذا الوضع الذى تفرضه بريطانيا عليهم وليس لهم رأى فيه ، فما كانت قيود الحرب لتسمح لمتكلم أو صاحب فكر أن يعلن رأيه ، وما كان للأمة وقد فرضت عليها الأحكام العرفية أن تقاوم أو تثور وقد ملأت بريطانيا البلاد أجنادا من كل لون يمكن أن تسوقهم للقضاء على أية بادرة للمقاومة أو الثورة قضاء لا هوادة فيه دون حس أو خبر يعلن عنها أو يدفع غيرهم من

المصريين الى مؤازرتها والانضمام اليها فيواجه المحتل اجماعا ان كان لهم قبل به ، فلا أقل من أن يسبب لهم من المتاعب ما هم فى غنى عنه ، وما كان هذا الاجماع ليتحقق لأمة من الأمم فى مثل هذه الظروف التى تمر بها البلاد .

ومرت سنوات الحرب على مضض الانتظار ومرارة الكبت ، حتى ألقت تركيا السلاح واستسلمت للهزيمة فى « هدنة مدروس » التى وقعتها مع الحلفاء فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ وفى ١١ نوفمبر من نفس العام أعلنت الهدنة العامة وانتهاء الحرب ، ومن قبلها عرف الناس أن الرئيس « ودرو ويلسون » قد وضع حدودا لتنظيم عالم ما بعد الحرب عرفت « بمبادىء ويلسون الأربعة عشر » وكان من بينها مبدأ « حق تقرير المصير » للشعوب المغلوبة .

ومن الطبيعى أن يفكر المصريون فى مصير بلادهم وسط هذه الظروف المتشابكة ، فالسيادة العثمانية قد انتهت فعلا من يوم اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ومن المحتمل أن تنتهى هزيمة تركيا بالاعتراف القانونى بالحماية البريطانية على البلاد ، أما الذى ليس فيه شك فهو زوال السيادة العثمانية على مصر ، ونهاية حكمها لبقية البلاد العربية التابعة لها ، فاذا اعترفت تركيا بزوال سيادتها على مصر ، فليس مما يعنيها أو يهمها أن تعترف بالحماية ولتترك أمرها الى المصريين يسومونه مع الانجليز .

وأدرك المصريون ذلك عن يقين بأن مصير بلادهم رهن بارادتهم وارادة بريطانيا وحدها ، ولكن مبدأ « تقرير المصير » يفتح لهم

فرجة للأمل فى نقل المسألة المصرية الى المحيط الدولى بعرضها على مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس لتنظيم عالم ما بعد الحرب .

وكان السعى الى حل المسألة المصرية مع بريطانيا وحدها فكرة حزب الأمة ، ولم يجد فيها الخديو عباس ما ينقض اتجاهاته وطموحه حين رضى عن سعى لطفى السيد لاعلان استقلال مصر وتنصيب الخديو ملكا عليها ابان الحرب التركية الايطالية فى طرابلس ووكل الى عدلى يكن وسعد زغلول ولطفى السيد تحقيق ذلك مع الحكومة البريطانية ، وأخذ السلطان حسين كامل بهذه الفكرة على ما يرويه العقاد فى كتابه « سعد زغلول » ، حين أمر حسين رشدى « بكتابة مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة ، ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة » . وجاء السلطان فؤاد فأهملها حينا حتى بدت تباشير الهدنة فأوعز بها الى عدلى ورشدى ليقوما بتحقيقها لدى انجلترا .

ومن هذا القبيل ما قام به لطفى السيد مع عدلى ورشدى فى بداية قيام الحرب — كما قدمنا — من سعى لدى الانجليز للاعتراف باستقلال مصر على الصورة التى تصون مصالحهم فيها .

ولا يجد العقاد فيما ذهب اليه لطفى السيد ما ينكره ، وان لم يبد رأيه فيه ، ولكنه يفترض أن مصر كان فى مقدورها « أن تؤدى قسطها فى الحرب العظمى دون أن تحنق أو تشعر بالضيم والمهانة ، وذلك أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلالها بعد الغاء

السيادة العثمانية عليها ، وتعقد معها محالفة دفاعية هجومية ترضاها الأمة والحكومة التى تنوب عنها ، فيرجع العمل فى هذه الحالة الى حكومة مستقلة تباشر التجنيد والتموين على الأساليب النظامية والقوانين المشروعة ، فيقبلها المصريون كما تقبل الأمم الحرة أعباء الدفاع عن حوزتها فى غير اكراه ولا مذلة » (١) .

وعلى هذا كان اجماع الساسة فى مصر ، سواء فى دوائر الحكومة ومن ورائها القصر ، أو فى دوائر الرأى والزعامة ، حين قر رأى بعضهم على مقابلة المعتمد البريطانى تلك المقابلة المشهورة التى تمت يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

وسبق تلك المقابلة المشهورة مشاورات كانت بدايتها « ذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ » — كما يروى عبد العزيز فهمى فى « هذه حياتى » — أثناء خروجه من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة مع صديقه « أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ، ومحمد محمود ، فلما جاوزنا بابها — كما يقول — واتجهنا الى الجهة القبلية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال :

— الى أين تذهبون ؟ اننى أريد أن تتحدث فى مصير مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد » .

ويقص عبد العزيز فهمى ما كان من اجتماعهم بدار أبيه

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٣ .

واستدعاء « على شعراوى باشا » ليكون معهم فى الاجتماع ، وكرر عليهم ما قاله ، فأباه سعد زغلول قائلا :

« أن الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون . وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد ، وهذا وضع لا أمل معه فى الحصول على شيء منهم ، وأرى الأولى من ذلك أن نؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا » .

ويقول عبد العزيز فهمى أيضا ان « هذا الكلام نزل علينا كدش بارد فأمسكنا عن الحديث » وانصرف كل الى حال سبيله . « وقطعنا النظر عن مسألة تأليف وفد — ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه ، يدعونا الى الاجتماع عنده ، وفتح لنا بيته واسعا رحبا » .

« وهنا يسأل سائل لماذا عاد سعد فدعانا للبحث فى تأليف الوفـــد » .

« والجواب عن ذلك أنه عقب اجتماعنا فى منزل محمد محمود باشـــا ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته ، فالتقى فيه بحسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وروى لهما ما كان من أمر اجتماعنا وحديثنا فى منزل محمد محمود ، وما كان من رده علينا ورفضه موافقتنا على تأليف الوفد . فعتب عليه رشـــدى باشا وعدلى باشا وخطأه فى رأيه وقالا له : — انك أخطأت ، لأننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة ، يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شيء من الانجليز .

« سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى باشا وعدلى باشا ، فخشى ألا يكون له فى الأمر شىء . فأسرع الى دعوتنا الى منزله ، وفتحه لنا وسيعا مملوءا بالكرم » .

ويهمل العقاد تلك البداية ويجعل من دعوة سعد زغلول لهؤلاء الزعماء فى مسجد وصيف بداية تكوين الوفد ويرد الدعوة اليه وحده فيقول انه : « فى سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد (بك) وعبد العزيز فهمى (بك) الى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة ، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك واعتذر عبد العزيز بك لمرضه » .

ويخيل الينا أن اعتذار عبد العزيز فهمى لم يكن لمرضه وانما — وهو رجل عرف طوال عمره بالصراحة — لم يقبل هذا الالتواء من سعد زغلول . وكان ينكر عليه رئاسته للوفد بعد ذلك لأسباب « يقتضيه الأدب الا يذكرها تفصيلا » ، كما يقول .

ويؤيد لطفى السيد ما جاء فى مذكرات عبد العزيز فهمى ، عن تسلسل أحداث تلك الفترة وتطورها مما ينقضه العقاد بنسبة التفكير فى تكوين الوفد المصرى الى سعد زغلول وان كانت المبادرة الى تكوينه قد جاءت على يديه فعلا ، وفى هذا يتفق العقاد وعبد العزيز فهمى .

وتكونت نواة الوفد الأولى من هؤلاء الأصدقاء الخمسة ، وكانوا جميعا من أعضاء حزب الأمة ماعدا سعد زغلول وان

نسب اليه أنه كان من الضالعين فى سياسة الحزب ومن مؤسسيه ، وفوض هذا الوفد الى ثلاثة منهم مقابلة « سير ريجنلد ونجت » ممثل بريطانيا ومندوبها السامى فى مصر — وكان فى الوقت نفسه سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان — لطلب التصريح بالسفر الى أوربا للمطالبة بحقوق مصر .

ويرى عبد العزيز فهمى أن اختيار هؤلاء قد جاء « مصادفة واتفاقا » والا « فباقى اخوانهم فيهم من هو أكفأ فى النضال المنطقى وأولى بالسفارة مثل رجلنا الكبير أحمد لطفى السيد ، ولعل التقدم فى السن كان هو السبب الطبيعى الذى أدى الى اختيارهم » .

وينفى العقاد هذا القول استنادا الى ما سمعه من سعد زغلول ، وهو أنهم كانوا دون الاثنين الباقيين أعضاء فى الجمعية التشريعية فلهم حق النيابة عن الأمة ، كما أن على شعراوى يمثل « أعيان الفلاحين » ، وعبد العزيز فهمى يمثل « طائفة المتعلمين » .

ولا يحملنا على ايراد تلك الرواية ، الا ما جاء فيها خاصا بلطفى السيد وأنه أقدر من سعد زغلول على مثل هذا اللقاء ، فعلى قدر اكبار عبد العزيز فهمى لصديقه لطفى السيد ، لم يكن يحمل لسعد زغلول أى نوع من الاكبار ، وكانت العلاقة بينهما مليئة بالملاحاة موسومة بالتوتر .

وكان هذا اللقاء الكبير بين الأقطاب الثلاثة وممثل بريطانيا ، بداية السعى لتحقيق مطالب البلاد ، هذا السعى الذى استوعب

كفاح جيل بأسره ، وحدث قبل اللقاء ما يستدعى تأجيل طلب التصريح بالسفر ، اذ جاءهم الأمير عمر طوسون معترضا على انفرادهم بهذا العمل ، وطلب اليهم « أن يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوى الرأى ، وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذى يريدونه » ، وخير الأمور أن تدعوا الناس الى اجتماع يعقد بمنزلى بجزيرة بدران يوم ١٦ نوفمبر وأن أقوم أنا بعمل الدعوة لهذا الغرض » .

ويقول عبد العزيز فهمى ان الأمير « طلب تحرير مسودة الدعوة فحررها أحمد لطفى السيد ، ليقوم هو بتوجيهها الى من يرى دعوتهم من الطوائف المختلفة .

ولما كان موعد اللقاء قد تحدد فقد اتفقوا على « ألا نتكلم معه فى الشأن الأساسى الذى طلبنا مقابلته من أجله ، بل يكون كلامنا خاصا بثقل الأحكام العرفية وضرورة تخفيف وقعها على الناس » .

الا أن الحديث جرى على غير ما رتبوا له ، وان استهلوه بعرض ما جاءوا من أجله ، ولكن « ونجت » هو الذى قادهم جهلا منه بما يريدون الى حديث الاستقلال وغيره من المطالب التى تهم المصريين ، واستغرق الحديث ساعة كاملة ، دون عبد العزيز فهمى ما جرى فيها فى محضر أودعه أوراق الوفد .

ولم يعرف الناس ما دار بين الزعماء وان ترامى اليهم خبره مجملا غير مفصل ، ولكنه بعث فى النفوس أملا فى تحقيق ما تنشده الأمة من استقلال تام ، فقد ترامت الأخبار بأن الذين قابلوا ممثل

بريطانيا طالبوه بالاستقلال التام وكان نداء المصريين من بعد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ، والتفوا حول هذا الوفد الذى تكون لطلب الاستقلال التام لمصر والسودان وعقدوا آمالهم عليه .

وعرف الناس أن هذا الوفد قد تكون برئاسة سعد زغلول وان مهمته هى السعى لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما . وان لم يعرفوا الكثير عن خطته وأساليبه الا أنه يسعى للسفر الى أوربا للمطالبة بحقوق مصر ، وانه يطلب توكيل الأمة فيما اضطلع به .

وصدر التوكيل أول الأمر بالصيغة التالية :

« نحن الموقعين على هذا الأعضاء بالجمعية التشريعية قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد على بك (علوبة باشا) ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد محمود باشا ، واحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما » .

نوفمبر سنة ١٩١٨ .

ثم فكر البعض فى تعديل هذه الصيغة بما يشير الى مبادىء الحرية والعدل التى نادى بها الحلفاء ابان الحرب ، وجاء التعديل متضمنا العبارة التالية :

« فى ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا المبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

كل هذا والناس لا يعرفون شيئا عن حقيقة ما يدور بين الزعماء ، وعلام يعتمدون فى نجاح مسعاهم اذا خذلتهم أوربا كما خذلت مصطفى كامل من قبل مما حمل الدكتور هيكل على سؤال أستاذه لطفى السيد عما يشغله من هذا الأمر كما يشغل ولا ريب ، عددا من الشباب الواعى ، ان لم يشغل الجماهير الغفيرة التى أولت الوفد ثقتها وفوضته فى حمل مطالبها والسعى لتحقيقها أينما وجد للسعى سبيلا .

ويقول الدكتور هيكل ان التفكير فى هذا الأمر استغرق شعوره الشاب ، فصارح به لطفى السيد ، وكان الرجل — كما يقول — صريحا فى اجابته فقال له : « ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما نتوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان » .

تلك كانت خطة الوفد كما صرح بها لطفى السيد الى تلميذه هيكل ، ولم يكن فيها جديد عما كان يراه ويراه حزب الأمة من قبل ، وكأن نظرية حزب الأمة هى التى قدر لها أن تسود فى النهاية اتجاهات الزعماء ، ولا غرابة فى ذلك فان أكثر أعضاء الوفد كما قلنا كانوا من أعضاء حزب الأمة أو مشايعيه .

ولكن الزعماء كانوا فى واد ، والأمة فى واد آخر ، فقد تربت الأمة فى أحضان دعوة مصطفى كامل ، وما كانت ترضى من الاستقلال بغير معناه الكامل ، وما كانت تفهم معنى التدرج فى نيل الاستقلال أو تقبله ، ولو عرفت الحقيقة من نوايا الزعماء لانصرفت عنهم ، وبقيت هذه النوايا خافية على الأمة قرابة عشرين عاما أو نحوها حتى ذكر محمد على علوبة ما كان مقررا منها وبدأ المؤرخون ينقبون فى أحداث عام ١٩١٩ .

وقد أعان على بقاء خطة الوفد مكتومة تطور الأحداث على غير ما كان يتوقعه الزعماء ، فقد رفضت بريطانيا التصريح للوفد بالسفر الى أوربا ، كما رفضت طلب رشدى وعدلى الذهاب الى بريطانيا لمفاوضة الحكومة الانجليزية فى مستقبل مصر مما حمل رشدى على الاستقالة واصراره عليها ، وتعذر تأليف وزارة أخرى بعد أن طلب الوفد استنادا الى وكالته عن الأمة أن يعهد السلطان من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا ، ولم يكن رد السلطة البريطانية على هذا التحدى الا القبض على أربعة من رجال الوفد هم سعد زغلول ، وحمد الباسل ، واسماعيل صدقى ، ومحمد محمود ونفيهم الى مالطة .

وانفجرت الأمة فى ثورة عارفة احتجاجا على اعتقال سعد وصحبه ، وجرفت الأمة فى ثورتها الزعماء من الحذر الى الاندفاع ، ومن الاعتدال الى التطرف ، ومن الملاينة الى التشدد وان بقوا على خطتهم من حيث مفاوضة الانجليز فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وان لم يرضوا منها الا بأدنى ما ترضى به الأمة وكان هذا التشدد فى مطالب الأمة سببا فى تشدد الزعماء مما أدى الى تعثر المفاوضات مرة بعد الأخرى ، وفى كل مرة كانت الأمة تقف من وراء الزعماء تسندهم وتشد من أزرهم وتعلن سخطها عما لا يرضون به من عروض بريطانيا .

وأدى تطور الأحداث هذا التطور العنيف الذى ظهر فى ثورة مصر ، تلك الثورة التى كشفت عن حقيقة مشاعر الجماهير ، واستعدادها للكفاح والبذل ، وهو مالم يدركه الزعماء ، ومالم يدر فى خلدهم ، أدى هذا التطور الى تلك الخصومة العنيفة بين الوفد والانجليز ، ووضع بذرة الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد ورفاقه القدامى ممن بدأوا الحركة ووضعوا النواة الأولى للوفد ، فقد أدرك سعد دونهم حقيقة مشاعر الجماهير ومطالبها فانقلب من الاعتدال الى التطرف ، ومن الملاينة والرجاء الى العنف والتشدد فى مطالب البلاد ، وجعل همه أن يعبر عن مشاعر الأمة وأمانيها المحددة ، التعبير الذى ترضاه ، فأولته ثقتها وحبها وحملته الى الزعامة وبايعته بها حين أصبح نداء الجماهير « يحيا سعد » الى جانب « تحيا مصر » .

وهكذا رسمت الأمة هدفها للزعماء وحددته بالاستقلال التام لمصر والسودان ، كما رسمت ثورتها طريقهم للكفاح .

وقد بقيت الحركة الوطنية وثيقة العرى ، وبقى تآلف الزعماء قويا وزادته الثورة قوة على قوة ، فما ان اعتقل « الباشوات الأربعة » حتى أسرع بقية أعضاء الوفد الى الاجتماع برياسة وكيله على شعراوى باشا . وأبرقوا الى رئيس الحكومة الانجليزية محتجين على اعتقال زملائهم ، وختموا برقيتهم بأنهم سيستمرون « فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية البلاد العادلة » ، وحرروا بيانا الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر بما حدث معلنين أن هذه الشدة لن تمنعهم عن متابعة السير فى الدفاع عن بلادهم ، وفى اليوم التالى كتبوا الى السلطان فؤاد يشكون من معاملة السلطة العسكرية ، ويستنهضون همته فى الوقوف الى جانب الأمة . وكان لطفى السيد هو الذى يقوم بكتابة محررات الوفد منذ قيامه باللغة العربية ، كما كان يكتبها بالفرنسية اسماعيل صدقى .

واستدعت السلطات العسكرية من بقى من أعضاء الوفد بعد قيام الثورة الى مقر القيادة البريطانية بفندق ساڤوى [1] وحملتهم مسئولية الثورة ، ورد لطفى السيد مبرئا الوفد منها ، وان تبعتها تقع على عاتق « السلطة العسكرية التى نفت أربعة من رجال

---

(١) كان فندق ساڤوى قائما فى المكان الذى تقوم فيه الآن عمارة بهلر بشارع قصر النيل وقد اتخذته القيادة البريطانية مقرا لها حينذاك .

الوفد المصرى بلا ذنب أتوه الا أن يطالبوا بحرية بلادهم ، ثم قوبلت المظاهرات البريئة « بالمترليوز » فغضب أهالى البلاد لقتل أبنائهم ، وقاموا بهذه الحركة ، وانى أنصح للسلطة العسكرية أن تستدعى حسين رشدى باشا أو عدلى يكن باشا أو ثروت باشا ليؤلف وزارة تعمل على ترضية الأمة ترضية كافية ، وبهذا يقضى على الثورة » (١) .

ثم ترامى اليهم أن السلطة العسكرية ستقوم بتفتيش بيوتهم وانها تعتزم رمى أربعة منهم بالرصاص فى اليوم التالى لاعتقالهم ثم تصادر أملاكهم .

ويقول لطفى السيد انه ذهب الى بيته بالمطرية فجمع أوراقه ومذكراته السياسية وأحرقها حتى لا يصيب من ورد ذكرهم فيها ضر ، وكان قد كتب يوميات كاملة عن الوفد وجاء فيها ذكر رشدى وعدلى وثروت ، وبقى ينتظر ما يسفر عنه صبح اليوم التالى ، ولم يتحقق النبأ وخسر التاريخ ذخيرة من الوثائق الخطية كانت كفيلة بأن تكشف عن جانب هام من جوانب تاريخنا القومى .

وتوالت الأحداث فعين المارشال اللنبى فاتح فلسطين معتمدا بريطانيا فى مصر ، وأدرك الناس أن بريطانيا تعتزم تغيير سياستها فى مصر كعادتها فى تغيير ممثليها حين تنتوى خطة جديدة ، وأعلن اللنبى رغبته فى علاج المسألة المصرية بما يعيد الهدوء والسكينة الى البلاد ، فأرسل اليه الوفد تقريرا « شرح فيه أسباب الثورة وعزا حدتها الى تصرف السلطة العسكرية العنيف ، ونصح

(١) قصة حياتى ص ١٧٩ .

بتنصيب عدلى أو رشدى أو ثروت رئيسا للحكومة والافراج عن المنفيين الأربعة واعطاء البلاد الترضية الكافية » .

ويذكر لطفى السيد أن اللنبى استدعاهم بعد وصول التقرير اليه وناقشهم فى محتوياته حتى اقتنع بما فيه ، فتألفت وزارة برياسة حسين رشدى وصدر الأمر بالافراج عن المنفيين ، وأذن لهم بالسفر الى أوربا ، فأعدوا عدتهم لذلك ، وفى اليوم الحادى عشر من ابريل سنة ١٩١٩ تحرك بهم القطار من محطة القاهرة وكان يوما مشهودا — كما يروى عبد العزيز فهمى — غصت فيه الميادين والطرق بآلاف المودعين ، ولحق بهم مصطفى النحاس (بك) وكان قد انضم الى الوفد مع الدكتور حافظ عفيفى بعد أن زكاهما اليه عبد العزيز فهمى ، وكانا من أعضاء الحزب الوطنى ، فكان انضمامهما تمثيلا له فى صفوف الوفد .

ونزل الوفد الى باريس بعد أن اكتمل شمله بالافراج عن المنفيين ، فلم يلق من مؤتمر الصلح ترحيبا ، ولقى الاهمال والانكار من كل من بيده الأمر فيه . فلما أعد مذكرة بعث بها الى كل مندوبى الوفود ومن بينها المندوب الانجليزى ، فما كان منه بعد أن قرأها الا أن شطب على صفحاتها جميعا بالقلم الأحمر ومزقها نصفين وأعادها الى الوفد بالبريد ، وكان عملا غير لائق لا يصدر من « رجل شارع » فما بالك بدبلوماسى يمثل دولة كبيرة .

ومر عام والوفد يطرق أبواب مؤتمر الصلح دون جدوى ، ومصر وراءه قلبا وقالبا ، لا ترضى بغيره وكيلا عنها ، وكانت

مقاطعتها لجنة ملنر دليلا على اجماع لم يكن له من قبل نظير ، حتى رأى ملنر فى النهاية أمام هذا الاجماع دعوة الوفد الى لنـــدن ، ودارت مناقشات بين الطـــرفين انتهت الى مشروع لم يوافق عليه الوفد ، الا أنه رأى أن يستشير الأمة فيه وانتدب لذلك محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى ماهر ، وعبد اللطيف المكباتى ، وعاد المبعوثون الى لندن بالرغبات والتحفظات التى رأت هيئات الأمة ادخالها عليه فعرضها الوفد على لجنة ملنر وكان ذلك فى نوفمبر عام ١٩٢٠ ، الا أن الحكومة الانجليزية لم تقبل ادخال أى تعديل على مشروعها ، وأخطرت الوفد بأن المفاوضات التالية يجب أن تكون مفاوضات رسمية تجرى مع من تعينهم الحكومة المصرية .

وغادر الوفد لندن الى باريس وبعث بنداء تاريخى الى الأمة المصرية كتبه لطفى السيد يقول فيه :

« أيها المواطنون الأعزاء ..

لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم من ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة ان الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى ، بل انتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم ، وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة .

هذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا ، وبروح التضحية والايمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة ، ايمانا هادئا صادقا .. فلتحى مصر » .

وبقى لطفى السيد يحرر بيانات الوفد ومذكراته حتى عاد الى مصر مع من عاد من أعضائه بعد أن بدت بوادر الخلاف بين سعد وعدلى ، وكان الوفد قد استدعى عدلى الى باريس ليتوسط له فى مفاوضة لجنة ملنر وقام الرجل بدوره كما أمل فيه الوفد ، ولكن وجوده أثار حذر سعد زغلول من التفاف أعضاء الوفد الأول حواليه فكان بداية الشقاق فى صفوف الأمة .

ولم يكن لطفى السيد ممن يألف العنف أو يرتضيه كما عرفنا ، ولم يكن ليرضى بغير المنطق والواقع من صور الأشياء أو معالم الأمور ، وما كان للعاطفة عليه من سبيل فى المبدأ والعقيدة ، وكانت دعوته الى الوحدة والتشابه دعوة الى الجامعة الوطنية والانسجام القومى ، فما كان اذن ليرضى عن انقسام يعتور الوحدة الوطنية ، أو تآلف الزعماء ، حتى وان كان هواه مع فريق دون الفريق الآخر .

« فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على رياسة المفاوضات — كما يقول — وانتقل الأمر الى خصومة مظهرها التلاحى ، اعتزلت السياسة ، ثم عرض على أن أرجع لدار الكتب المصرية فرجعت اليها ، وأخذت أشتغل بها وبترجمتى لمؤلفات أرسطو ، وبالجامعة المصرية القديمة التى كان رشدى باشا رئيسا لها وكنت وكيلا لها » .

وهكذا هجر أستاذ الجيل السياسة كما هجر الصحافة من قبل ، ولم يهجرهما راغبا عنهما ، ولكن السياسة انتهت به الى حيث لا يحب ، كما انتهت به الصحافة الى حيث لا يأمل ، وعاد الى الوظيفة التى هجرها من قبل كارها ، ولعله عاد اليها كارها أيضا ، ليتركها الى مكان يهواه تحت قبة الجامعة .

obeikandl.com

بين الجامعة والوزارة

لم يبق لطفى السيد مديرا لدار الكتب طويلا ، وكان قد عاد اليها بعد أن عزف عن السياسة كما عرفنا ، فسرعان ما تولى أمر الجامعة المصرية الناشئة ليسوس أمرها ، ويأخذ بيدها ، لتنمو وتتقدم وتصبح من أكبر جامعات العالم ، وأول جامعة من نوعها فى بلاد العرب ، وفى الشرق الأوسط على ما نعلم اذا استثنينا « جامعة عليكرة » بالهند وبعض الكليات التى أنشأتها الارساليات الأمريكية فى مصر والشام .

وكان التفكير فى انشاء « كلية جامعة » نفحة من نفحات الوعى القومى الوليد والحركة الوطنية الناشئة فقد حركت همم اليائسين والصابرين من أبناء مصر وحفزت فيهم الطموح والتطلع ، ودفعتهم الى العمل فى سبيل التقدم والارتقاء ، وانعكست هذه الحوافز على التعليم بعد أن أهمله الاحتلال واتخذه وسيلة لاعداد الموظف الذى تحتاجه دواوين الحكومة فحسب ، دون نظر الى اعداد الأمة « بالكفاءات » التى تحتاجها فى نهضتها وتقدمها ، كما يقول لطفى السيد . وعلت الصيحة تطالب بالاهتمام بالتعليم وتوسيع مداه والعناية بأمره ، وقامت الجمعيات الخيرية والهيئات السياسية والدينية بانشاء المدارس وتبرع

الأفراد للتعليم ، وثار جدل حول ما تحتاجه الأمة من صنوف التعليم ، ففى سنة ١٩٠٥ كتب « أحمد حافظ عوض » [١] مقالا فى المؤيد تساءل فيه عما هو « أنفع للقطر المصرى فى حالته الحاضرة : الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية ؟ » ، وكان يقصد طرح الموضوع على الرأى العام وفتح باب المناقشة فيه ، وخاض الكتاب كما خاضت الصحف فى هذا الموضوع دون أن تنتهى منه الى نتائج محددة .

واهتم مصطفى كامل بالتعليم ، وان لم يجعله هدفا من أهدافه الأساسية كما جعله لطفى السيد ، فدعا عام ١٩٠٤ الى انشاء جامعة مصرية بأموال الأمة [٢] ، ثم عاود الدعوة فى العام التالى [٣] واقترح أن تسمى « كلية محمد على » لمناسبة مرور مائة عام على ولاية محمد على أريكة مصر ، وأيد الأمير « حيدر فاضل » دعوة مصطفى كامل ، وطلب من الأمراء والثراة التبرع لانفاذ المشروع ، وحين دعا محمد فريد للاحتفال باستقبال مصطفى كامل عام ١٩٠٦ بعد أن نجح فى اثارة الرأى العام الانجليزى والأوربى على أحكام دنشواى ، كتب اليه مصطفى كامل من باريس يعتذر عن الحفل ويقترح فتح اكتتاب عام لتأسيس جامعة مصرية .

---

(١) أحمد حافظ عوض بك أحد رجال المعية فى عصر عباس ثم رئيس تحرير جريدة كوكب الشرق وصاحبها فيما بعد وكانت من صحف الوفد .

(٢) اللواء ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٣) اللواء ٨ يناير ١٩٠٥ .

ولم يكن الاهتمام بالتعليم والنهوض به رأى فرد من الأفراد ، أو جماعة من الجماعات ، وانما كان رأيا عاما أجمعت عليه الأمة ، فكان أول مطلب لأعضاء مجلس شورى القوانين من ولى عهد انجلترا أثناء زيارته لمصر عام ١٩٠٦ ، وحين قامت الحكومة بتعديل نظام مجالس المديريات وصدر القانون النظامى رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ بهذا التعديل ، جعلت من حق هذه المجالس فرض رسوم اضافية فى حدود معينة للانفاق على التعليم الأولى ، ولكن الاهتمام بالتعليم ورفع مستواه والعمل على نشره كان غرضا أساسيا من أغراض حزب الأمة ، نصت عليه لائحته ، وأجمله برنامجه هدفا رئيسيا من بين الأهداف التى يسعى لتحقيقها ، وطالب فى المشروع الذى تقدم به الى الحكومة عام ١٩٠٧ بتعديل نظام مجالس المديريات بأن يكون لها الاشراف على شئون التعليم الأولى وحق فرض رسوم للانفاق عليه ، وكان كرومر قد بدأ نوعا من الاهتمام بالتعليم الأولى وتغيير نظام الكتاتيب بما يرفع مستواها ، حين أحس بنقد المصريين لاهمال الاحتلال شئون التعليم وقصره على اعداد الموظفين اللازمين للحكومة . وكانت فكرة انشاء « كلية جامعة » قد بدأت تختمر فى الأذهان وتلقى رعاية وتأييدا من كافة طوائف الأمة ، فقيل يومها أن كرومر يرمى من وراء الاهتمام بالكتاتيب الى صرف الناس عن الاهتمام بانشاء الجامعة ، فلم يلق عمله ترحيبا وقام من يرميه بسوء النية وانه يعمل على « تخريب البلد » ولم يرض لطفى السيد عن هذا الاتهام ، وكان رأيه أن اصلاح الكتاتيب لا يقف حائلا دون انشاء الجامعة فان فيه

خيرا لا يقلل من شأنه أنه تم على يد الاحتلال . وحمل على من ينادون بحرمان الشعب من التعليم الأولى بحجة « أن الأرض لن تجد من يزرعها » وليس على الذوات أن يخشوا أو يكبر على نفوسهم أن يساويهم فلاحوهم فى هذا الامتياز ، وليطمئنوا فان القراءة والكتابة — ماداموا من أعداء المساواة — لن ترقى بأصحابها الى المناصب العالية » .

فاذا كان هناك من ينادى بانشاء الجامعة ، فان انشاءها لن يتعارض مع اصلاح الكتاتيب حتى « نعلم فى الكتاتيب الجديدة حب العمل ونذكى فى القلوب نار النشاط ، ونبذر فى النفوس بذور الفضيلة ، ونستأصل منها جذور الرذيلة ، والمطاعنة فى حق حضرات الأعيان الذين يتوجسون خيفة من كل قارىء أو كاتب وجد فى قريتهم » ، الا أن يكون انشاء الجامعة واهمال الكتاتيب قصر التعليم على طائفة خاصة يهمها ألا « يتساوى معها الفلاحون فى هذا الامتياز » .

فالاهتمام بالتعليم عامة ، كان نعمة من نعم الوعى القومى الجديد وثمرة من ثمار الحركة الوطنية فى شتى مظاهرها واتجاهاتها ، ولم تجمع الأمة على أمر كما أجمعت على اهتمامها بالتعليم ورفع مستواه وتوسيع دائرته ، وحين كانت تلقى اللوم على الحكومة لتقصيرها فى النهوض بالتعليم وتعميمه ، فلأن جهود الأفراد وحدهم لا تستطيع أن تفى بذلك ، ولكن اذا لم تستجب الحكومة لرغبة الأمة بانشاء الجامعة ، فليكن انشاؤها

من عمل الأهالى ولتقم الأمة بهذا العمل الجليل الذى تهمله الحكومة ، وتتهم بأنها تقف دونه .

وبالرغم من أن فكرة انشاء الجامعة كانت تراود عددا كبيرا من الأذهان ، وكانت موضع اهتمام الناس وحظيت بتأييد المفكرين والزعماء ، فان الفكرة لم تخرج الى حيز الواقع الا على يد « مصطفى كامل الغمراوى بك » من أعيان بنى سويف فقد رأى كما يقول أحمد شفيق فى مذكراته « قصور المحصول العلمى فى مصر عن ارواء من شاء التعمق فى العلم ، وكان لزاما على من يريد استكمال معارفه التحول الى أوربا ، وفى ذلك مافيه من مشقة فى السفر وبعد عن الأهل وارهاق فى النفقات ، ففكر فى انشاء جامعة تضم كليات مختلفة على مثال جامعات أوربا تكفى طالبى العلم ، وفكر فى الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لها ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٦ ببنى سويف ، وكان مستشاره القانونى فى ذلك الأستاذ نجيب شقرا بك المحامى » .

ثم يقول ان الخطوة العملية « بدأت فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ، بأن نشر نداء فى جميع الصحف العربية والأفرنجية فى مصر داعيا لفكرة الجامعة مهيبا بالقادرين من الأمة أن ينزلوا الميدان . قال فى ندائه : »

« كثر بحث الجرائد فى الزمن الأخير فى ارتقاء المعارف فى مصر ، والمعارف والعلوم كما يعلم الناس حياة الأمة وركن ترقيها وتقدمها وقد استلفت أحد المحامين بمقالة نشرها فى احدى الجرائد أنظار المرحوم منشاوى باشا الى تخليد ذكره بأنشاء مدرسة جامعة ،

فصادف الاستلفات أذنا واعية ، وكان فى نية المرحوم انشاؤها لو لم يعاجله القضاء ، فهل تعجز الأمة المصرية ، وهى تزيد على عشرة ملايين ، عن أن تقوم بمشروع حيوى نوى تنفيذه فرد واحد ، لم تكن ثروته تبلغ جزءا يسيرا من ثروة غيره من الأفراد ؟ وهل لا يعد احجام أغنياء الأمة عن الاكتتاب دليلا على أنها لا تزال بعيدة عن الترقى الحقيقى ؟ وهل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشقة اللسان ، أو ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوطن وترقيته بالطرق التى تفيد ولا تضر ؟ بالطرق التى يجمع عليها العقلاء المعتدلون .

هذه الأمور جالت فى خاطرى زمنا ، ووجدت أن من العار علينا أن نقف وغيرنا يتقدم ، وأن نكتفى بالشكوى والتحسر من الزمان والأقدار وحقنا أن نشكو من قلة وطنيتنا وبخلنا على الأعمال العظيمة المرقية للوطن .

لذلك ولاعتقادى بأن على كل منا دينا لوطنه يجب وفاؤه وعدم المماطلة فيه ، بادرت للاكتتاب بخمسمائة جنيه أفرنجى لمشروع انشاء مدرسة جامعة مصرية على الشروط الآتية :

أولا : الا تختص بجنس أو دين بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للألفة بينهم » .

ثانيا : أن تكون ادارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لادارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملأ .

ثالثا : أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر ، كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد عن هذا المبلغ الى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه وللانسانية .

رابعا : أن يقام بناء هذه المدرسة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر ، على شاطىء النيل ، وتعمل لها حديقة من أجمل الحدائق ، وغير ذلك من الأمور التى يقررها المكتتبون .

ويقينى أن كل من فى فؤاده ذرة من حب الوطن الحقيقى من الميسورين يجود بمائة جنيه أو أكثر لخير وطنه وخير أولاده ليتربوا فى وطنهم التربية الحسنة ، ولكى تبرهن للأمم الغربية على أن فينا بعض الاستعداد والكفاءة .

وأملى أن جرائدنا تترك النزاع الشخصى ، وتنشىء المقالات الضافية فى استنهاض الهمم لأتمام هذا المشروع العظيم .

وفى الختام أقول اذا لم يجب هذا النداء ألف من أغنياء مصر ، وهم ألوف عديدة ، فلنخبىء وجوهنا أمام كل الأمم ، ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية .

وهأنذا فى انتظار ما يكون ! فلعل أغنياءنا يقبلون بكلياتهم على هذا المشروع المفيد لأفرادهم وللأمة ، حتى يكون ذكر من يشترك منهم فى هذا العمل خالدا فى سجلات كبار الرجال الذين كانت لهم الأيدى البيضاء فى ترقية أوطانهم ، ويبقى لهـــم بين الخلق أثر جميل لا يمحى »(١) .

وتلقف الخديو عباس الدعوة فأوعز الى الشيخ على يوسف بأن يحمل الى صاحبها تأييده وتشجيعه ويطلب اليـــه الاستمرار فيهـــا .

وعقد الاجتماع الأول بدار سعد زغلول (بك) القـــاضى ، باتفاق المدعوين مساء يوم الجمعة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، «وقد غص المكان بالملبين للدعوة — كما يقول أحمد شفيق — ومنهم رجال القضاء والعلم والسياسة والجاه ، منهم قاسم أمين بك ، وحفنى ناصف بك ، ومحمد فريد بك ، وعلى فهمى بك ، وحسن

---

(١) مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ . م ٢ . عام ١٩٠٧ .

سعيد بك ، وزكريا نامق أفندى ، والشيخ عبد العزيز شاويش ، وأحمد رمزى بك ، وحسن جمجوم بك ، وحسين السيوفى باشا ، ومحمد عثمان أباظة بك ، ومحمد راسم بك ، وحسين أبو حسين بك ، ومحمود الشيشينى بك ، ومحمد يوسف بك ، وحنفى ناجى بك ، ومحمد هاشم بك ، وتشاوروا فى حماسة ويقين ، وقد بلغت المبالغ التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيها مصريا ، وقرروا ما يلى » :

« أولا : انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلا ، وقاسم بك أمين سكرتيرا ، وحسن سعيد بك أمينا للصندوق ، ومصطفى كامل الغمراوى بك ، ومحمد بك عثمان أباظه ومحمد بك راسم ، وحسن بك جمجوم وحسن باشا السيوفى . وأخنوخ أفندى فانوس ، وزكريا نامق أفندى ومحمود بك الشيشينى أعضاء .

ثانيا : تأجيل انتخاب الرئيس الى الجلسة القادمة .

ثالثا : نشر الدعوة فى جميع الصحف المحلية .

رابعا : الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية .

خامسا : تسمية هذه الجامعة بالجامعة المصرية » .

ثم رؤى تحويل الهبات المالية الى هبات عقارية فأوقف عليها « الغمراوى » ستة أفدنة وتبعه فى ذلك كثيرون ، وبدأت الفكرة تخرج من حيز الأمانى والأحلام الى حيز الواقع العملى .

ولم يكن كرومر راضيا عن فكرة انشاء الجامعة ، وقال عنه لطفى السيد بعد ذلك ان موقفه لم يكن كريما من انشاء الجامعة

المصرية ، وأحصاها سيئة من سيئاته التى ندد بها . عندما تصدى لنقد الاحتلال وتعداد مساوىء كرومر » .

وأراد كرومر أن يصرف الناس عن فكرة الجامعة فعاد الى ماكان قد بدأ به عام ١٩٠٥ من الدعوة لانشاء الكتاتيب مبررا دعوته بأن الأمة أحوج الى التعليم الأولى منها الى التعليم العالى ، ولبى الأعيان نداءه وأقبل بعضهم على انشاء الكتاتيب ولكن الدعوة الى انشاء الجامعة لم تقف وسارت فى طريقها قدما الى الامام فأراد أن يقضى عليها بحيلة أخرى وهى تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف عام ١٩٠٧ ، ولكن الأمة برهنت على أنها قادرة على الاثنين معا فسارت حركة انشاء الجامعة الى جانب حركة انشاء الكتاتيب ، وتوجه محمد شفيق باشا واسماعيل أباظة باشا الى سعد زغلول بايعاز من الخديو يطلبان اليه « بأمر سمو الخديو ألا يغفل أمر الجامعة وأن يستمر اشرافه عليها » فوعد بألا ينساها وان لم يؤكد وعده ، ويقول أحمد شفيق ان الخديو « لم يسر لتلك الاجابة » .

وقام قاسم أمين على المشروع بعده ، فقابل الخديو وعرض عليه أن يشمل المشروع برعايته وأن يكون ولى العهد « رئيس شرف » له ، ثم استقر الرأى على اختيار الأمير حسين كامل رئيسا للمشروع ولكنه خشى أن يتورط فى حمل بعض أعبائه المالية كما خشى غضب الانجليز منه ، فعرضت الرئاسة على الأمير عمر طوسون فقبلها على أن يكون رئيسا عاملا وولى العهد رئيس شرف ، ولم يقبل كرومر أن يكون الأمير عمر طوسون أو الأمير

محمد على على رأس المشروع ، فعرض الأمر ثانية على الأمير حسين كامل فرشح شقيقه الأمير أحمد فؤاد لرئاسة المشروع ، وكان أميرا مفلسا قليل الخطر فرضيه كرومر كما رضيه الخديو ، ولكن الأمير حسين كامل نصح شقيقه بالأناة والتروى حتى يرى برنامج الجامعة وكفاية الأموال التى جمعت لها .

وانتهى الأمر بقبول الأمير أحمد فؤاد رياسة الجامعة على أن يكون أحمد شفيق باشا وكيلا لها ووافق الحاضرون من أعضاء مجلس الادارة على ذلك وهم « محمد علوى باشا مراقب الجامعة وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا ويعقوب أرتين باشا واسماعيل حسنين باشا ومرقص فهمى بك ، وعلى بهجت بك ، وسير جاستون ماسبيرو »[1] . وهى أسماء جديدة كما نرى لم تكن فى عداد مجلس الادارة الأول ، وقيل يومها ان مشروع الجامعة قد انتقل الى أيدى الموظفين بقصد اماتته والقضاء عليه ، ولكن المشروع سار قدما ، فقد كان القصد من اشراك الأمراء والرسميين اضفاء نوع من الرعاية الرسمية عليها ، يشجع المترددين على التبرع لها ، ويحمل عليه بقية أمراء الأسرة الحاكمة ، فقد كان كرومر يعارض فكرتها كما عرفنا ، ولكن الخديو كان يؤيدها معارضة لكرومر ، فلعل أحمد حافظ عوض وهو من رجال المعية ، حين أثار موضوع المفاضلة بين الكتاتيب وانشاء « مدرسة كلية عالية » كان يكتب بايعاز الخديو ليكشف للرأى

---

(١) المصدر السابق عام ١٩٠٧ .

العـــام عن حقيقة ما يرمى اليه كرومر من التوســـع فى انشاء الكتاتيب .

وبدأت التبرعات تنهال على الجامعة ، فأوقف عليها حسن زايد بك (باشا) من أعيان المنوفية خمسين فدانا من أجـــود أطيانه ، وأقام لهذه المناسبة حفلا فاخرا بسرايه ببلدة « سراوة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨ ، دعا اليه أعضاء مجلس ادارة الجامعة وعدداً عظيما من الأعيان والسراة ، وفيه ألقى قاسم أمين كلمته الرائعة قبل وفاته بالسكتة القلبية بأسبوع واحد . فكانت بيانا لما يجب أن تكون عليه رسالة الجامعة على مر الأيام ، قال فيها :

« أن الوطنية الصحيحة لا تتكلم كثيرا ولا تعلن عن نفسها ، عاش آباؤنا وعملوا على قدر طاقتهم ، وخدموا بلادهم وحاربوا الأمم وفتحوا البلاد ولم نسمع أنهم كانوا يفتخـــرون بحب وطنهم ، فيحسن بنا أن نقتدى بهم فنهجر القول ونعتمد على العمل ..

نحن لا يمكننا أن نكتفى الآن بأن يكون طلب العلم فى مصر وسيلة لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة ، بل نطمع فى أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا للحقيقة وشوقا الى اكتشاف المجهول، فئة يكون مبدؤها التعلم للتعلم ، نود أن نرى من أبناء مصر ، كما نرى فى البلاد الأخرى ، عالما يحيط بكل العلم الانسانى ، واختصاصيا اتقن فرعا مخصوصا من العلم ووقف نفسه على الألمام ، بجميع ما يتعلق به ، وفيلسوفا اكتسب شهرة عامة ، وكاتبا ذاع صيته فى العالم ، وعالما يرجع اليه فى حل المشـــكلات ويحتج برأيه . أمثال هؤلاء هم قادة الرأى العام عند الأمم الأخرى ، والمرشـــدون الى طريق نجاحها ، والمدبرون لحركة تقدمها ، فاذا عدمتهم أمة حل محلهم الناصحون الجاهلون والمرشدون الدجالون .

ان عدم استعداد طلبة العلم لحب العلم ذاته هو عيب عظيم فينا يجب أن نفكر فى ازالته . وهو نتيجة من نتائج التربية المنزلية التى غفلت عن تربية احساسنا وأهملت تربية قلوبنا فأصبحنا ماديين لا نهتم الا بالنتائج فى جميع أمورنا ، حتى فى الأشياء التى بطبيعتها يجب أن تكون بعيدة عن الفوائد كعلاقات الأقارب والأصحاب .

أن الارتقاء فى الانسان تابع على الخصوص لأحساسه وأن أكثر الناس استعدادا للكمال هم أصحاب الأحساس الذين تهتز أعصابهم المتوترة بملامسة الحوادث ، وتبلغ منهم الانفعالات النفسية مبلغا عظيما فيظهر أثرها فيهم بكثرة وشدة ، أولئك هم السعداء الأشقياء الذين يتمتعون ويتألمون ، أولئك هم السابقون فى ميدان الحياة ، تراهم فى الصف الأول مخاطرين بأنفسهم ، يتنافسون فى مصادمة كل صعوبة . من بينهم ننتخب القدرة الحكيمة خيرهم وتوحى اليهم أسرارها ، فيصير شاعرا بليغا أو عالما حكيما أو وليا طاهرا أو نبيا كريما .

ولى أمل عظيم أن انشاء الجامعة المصرية يكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال .

ولم تقف حركة التبرعات ففى عام ١٩١١ أوقف عليها « أحمد الشريف بك» من أعيان الغربية مائة فدان ، وبدأ الأمراء يتبرعون لها ، ولكن دون ما كانت تأمل البلاد من تبرع أيسر الناس وأكثرهم ثراء ، وكانوا وحدهم أقدر على الانفاق عليها دون حاجة الى عون آخر كما يفعل ثراة الغرب وأغنياؤه ! فحين أوقف عليها الأمير يوسف كمال مائة وخمسين فدانا بالقليوبية ، لم يتبرع بأكثر من خمسين جنيها للمساهمة فى اصلاح الأطيان التى كانت

فى حاجة كما يبدو الى الاصلاح ، كما لا نعلم أن الخديو تبرع لها أو مدها بعون مادى ، وان كانت هبة «الأميرة فاطمةاسماعيل» أعظم تلك الهبات جميعا فعوضت قصور الأمراء وتقاعسهم اذ أوقفت ستة أفدنة بجوار سرايها بالدقى على مبانى الجامعة ، كما أوقفت ستمائة فدان من أجود أطيانها للصرف عليها من ريعها ، عدا مجوهرات بلغت قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه ، وأهداها أمبراطور المانيا كتبا تركية نادرة ومكتبة من المؤلفات الألمانية التى تتناول شئون الشرق ، كما أهداها ملك ايطاليا مجموعة نادرة من النقود ومخطوطا نفيسا ، وسلطان مراكش عددا من الكتب التى طبعت بمطبعته الخاصة بفاس .

ورأت الأميرة فاطمة اسماعيل أن تكون نفقات حفل وضع الحجر الأساسى للجامعة من مالها الخاص وأن يكون الحفل من الفخامة ما يليق « بمقام الخديو الذى يرأسه » .

وفى الساعة الخامسة من يوم الاثنين ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ تم وضع الحجر الاساسى للجامعة فى حفل حضره الرسميون وعلى رأسهم حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار ورئيس مجلس ادارة الجامعة .

وكانت الجامعة حينذاك ممثلة فى قسم للآداب فانتخب « الأستاذ اسماعيل بك رأفت » عميدا له والأستاذ المستر برسى وايت نائبا للعميد والأستاذ محمود أفندى فهمى سكرتيرا للمجلس ، وحددت الدراسة بالموضوعات التالية :

آداب اللغة الفرنسية — آداب اللغة الانجليزية — آداب

اللغة العربية وتاريخها — تاريخ الأمم الاسلامية — علم تقويم البلدان ووصف الشعوب — تاريخ الشرق القديم .

وكانت أول رسالة تناقشها الجامعة « للشيخ طه حسين » الطالب المنتسب بقسم الآداب ، عن حياة أبى العلاء المعرى وتألفت لجنة الامتحان من الأساتذة الشيخ محمد الخضرى رئيسا والشيخ محمد المهدى ومحمود أفندى فهمى المدرسين بالجامعة واسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة ممثلين لوزارة المعارف العمومية .

وتقرر امتحان الشيخ الطالب فى علم الجغرافية عند العرب وفى المقارنة بين الروح الدينى للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين فضلا عن موضوع الرسالة .

وبعد مناقشة الشيخ طه فى رسالته وفى الموضوعات التى حددت له مناقشة علنية استمرت ساعتين ونصف ساعة قررت اللجنة نجاحه بدرجة « جيد جدا » فى الرسالة ودرجة فائق فى كل من الموضوعين الآخرين ، ورأت الجامعة ايفاده الى فرنسا ليتم دراسته العالية بالسوربون . وكان آخر مبعوث للجامعة المصرية فى عهدها القديم ، وكانت قد أوفدت أول بعثة لها عام ١٩٠٨ من أحد عشر عضوا : سبعة منهم الى فرنسا هم : سيد كامل ومحمد توفيق الساوى من خريجى الحقوق ، ومحمود عزمى ومنصور فهمى من الطلبة ، وحسن فؤاد الديوانى من طلبة الطب ، والدكتوران محمد ولى ، ومحمد كمال ، وأربعة الى انجلترا هم محمد كامل حسين لدراسة القانون ، ومحمد حسنى ، وتوفيق سيدهم من

طلبة المهندسخانة ، ومحمد صادق الحائز للشهادة الثانوية من مدرسة التوفيقية .

وحل لطفى السيد فى وكالة الجامعة محل أحمد شفيق بعد أن لحق بالخديو فى الآستانة وظل مغتربا عن مصر طوال سنى الحرب، وبقى حسين رشدى رئيسا لمجلس ادارتها .

ولما اعتزل السياسة بعدما وقع من خصومة وتلاح بين سعد وعدلى ، وعاد الى دار الكتب يدير شئونها ، شغل نفسه — كما يقول — « بترجمة مؤلفات أرسطو وبالجامعة المصرية القديمة » ويذكر أنه تقدم عام ١٩٢٢ الى الملك فؤاد بمنهاج لهذه الجامعة باعتبارها كلية للآداب واعتبار « شهادتها كشهادات المدارس العليا ، وكانت الجامعة ما تزال تحت اشرافه . ولكن فؤادا أخبره « بأن الحكومة عازمة على انشاء جامعة ، فيمكن اعتبار الجامعة القديمة كلية آداب فيها .. »

ويروى لطفى السيد قصة تحول الجامعة الأهلية الى جامعة حكومية فيقول : « على هذا الوعد عقدنا مجلس ادارة الجامعة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لتسليم الجامعة المصرية الى وزارة المعارف العمومية ، وكتبنا بذلك عقدا أمضاه « أحمد زكى أبو السعود باشا » وزير المعارف فى ذلك الحين ، وحسين رشدى باشا رئيس الجامعة ، وعنيت بأن أذكر فى شروط هذا العقد وتلك الجلسة التاريخية التى تم فيها هذا التسليم أن يكون الدكتور طه حسين أستاذا فى الجامعة الجديدة » .

وتولى لطفى السيد ادارة هذه الجامعة الجديدة التى احتفظت

باسمها القديم « الجامعـــة المصرية » يرعاها ويسوس أمورها سياسة العالم البصير عن ايمان برسالتها الرحبـة الفسيحة التى تتسع — كما أراد لها — لكل ما نقدر عليه من الألوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم » . فقد أراد بالقانون الذى وضع لها ألا تقف رسالتها عند حدود معينة فكان نص المادة الثانية من هذا القانون عن اختصاصها بأنه « يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل لرقى الآداب والعلوم فى البلاد » . وكان هذا النص مرنا رأى فيه الشارع أن رسـالة الجامعة أوسع من أن تحد .

ومن يمن الطالع للجامعة أن يتولى ادارتها رجل استوى على عرش الفكر فى مصر هاديا ومرشدا وموجها للشبيبة خير التوجيه الذى ينشده لارتقاء أمة ولدت الحضارة مرتين كمـا كان يقول دائما . ففى رسالة الجامعة تتبلور دعوته التى حملها للنـاس من قبل وأصبح له فيها مريدون وأشياع يتلقون الحكمة من سادتها الأعظم تحت قبتها الشماء ، فلا نرى فيما ذكره عن رسـالتها الا ترنيمة عابد تتردد على الأيام منذ صـاغها كلمـات وأفكارا على صفحات الجـريدة حتى غدت فى أروقة الجـامعة ومدرجاتها وقاعاتها نشيد المستقبل الذى ينبض به قلب مصر ، وكأن ندوات الجريدة ومحاضراتها وأحاديث صاحبها التى طوفت بكل الأفاق وهزت كل منتجع ما زالت رتيبة النغم فى حرم الجامعة ، فلا نقرأ

ماكتبه عن رسالة الجامعة الا ونرى سادن الجامعة ليس الا داعى الدعاة على صفحات الجريدة .

« فمن رسالة الجامعة — كما يراها — أن تقوم البحوث العلمية فى العلوم والآداب التى تنتج عندنا كما انتجت عند غيرنا الزيادة فى النظريات العلمية التى هى فى تطور مستمر ، والتى تنتج الوصول الى اكتشافات جديدة تضاف الى ما اكتشفته الجامعات الأخرى مما له صبغة علمية بحتة ، ومما له تطبيقات عملية تنفع الناس فى أن تسخر لهم قوى الطبيعة وموارد الطبيعة ، وليس خافيا أن الجامعة اذ تقوم بهذه الرسالة تحمل عن مصر واجبها من المشاركة العامة فى رقى العلوم والمعارف فى العالم .»

« ومن رسالة الجامعة تربية شبيبة الأجيال المتعاقبة لتهيىء للبلاد قادتها فى جميع مرافقها . ولا شك أن قوة الأمة ومنعتها واحتمالها صنوف المزاحمة على الحياة ليست آخر الأمر الا نتيجة لتربيتها الجامعية .

« ومن رسالة الجامعة نشر الثقافة العلمية والأدبية فى جميع طبقات الأمة سواء أكان ذلك باباحة الانتساب الى معاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط ، أم بالقاء المحاضرات العامة فى العلوم والآداب والفنون ، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من الفروع .

« ومن رسالة الجامعة مساعدة التطور الاجتماعى بكل مافى وسعها من ضروب التجديد فى اللغة ، التجديد فى النثر والشعر ، التجديد فى نظرة الناس الى الفنون الجميلة ، والبحث فى وجوه

ترقيتها وشيوعها ، ولا يفوتنى أن أليه الى أن هذه الرسالة تتناول أيضا الموسيقى والغناء ، لما لهما من الأثر الطيب فى الأخلاق ، بل لأنهما كذلك لهو جميل لابد منه ، وعلى كل أمة أن ترقى أسباب لهوها المرح كما عليها أن ترقى أسباب جدها العابس .

« وأخيرا فان الجامعة بما هى من أكبر الوحدات الاجتماعية عددا وأسماها مكانة ، وأخطرها مسئولية ، وأشملها رسالة هى بكل أولئك مصدر اشعاع يشع منه التضامن القومى ، ففى العائلة يولد التضامن ، وفى المدرسة ينشأ ، وفى الجامعة يشب ويؤتى كل ثمراته ، ويضرب المثل الأعلى للتضامن فى جميع طبقات الشعب » .

فهل نرى فيما ذكره أستاذ الجيل عن رسالة الجامعة غير ما كان يذكره ويدعو اليه دوما على صفحات الجريدة ؟

وكان من يمن الطالع حقا أن يسوس لطفى السيد الجامعة فى نشأتها والى حين تشب وتنمو وتغدو على ما صارت اليه من شموخ ، وتخرج من أحشائها جامعة أخرى تشب وتنمو هى الأخرى فى رعايته لتصبح بعد ذلك « جامعة الاسكندرية » التى تطاول أمها التى أصبحت «جامعة القاهرة» فى شموخها وارتقائها وان كنا ننتظر منهما المزيد لتستويا على المكانة التى أرادها لهما أستاذ الجيل . فانهما وغيرهما من الجامعات التى قامت بعد ذلك ما زالت دون ما أمل منها المعلم الأكبر .

وبدأت الجامعة حياتها الحكومية عام ١٩٢٥ بعد أن صدر المرسوم الخاص بانشائها فى ١١ مارس من نفس العام ، وفى

٧ فبراير سنة ١٩٢٨ احتفل بوضع الحجر الأساسى لمبانيها ، وألقى لطفى السيد بوصفه مديرا للجامعة كلمة تناول فيها الأدوار التى مر بها تاريخ الجامعة وما يجب أن تكون عليه رسالتها من «تخريج جيل على علم واسع وخلق متين يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التى تنتظره » .

وتخرج أول فوج فى الجامعة الجديدة عام ١٩٢٩ ، وفى ذلك العام تقدمت بعض الفتيات للالتحاق بالجامعة ورأى لطفى السيد قبولهن كغيرهم من الطلبة مادمن حائزات على « البكالوريا » على أن يتم ذلك فى هدوء فلا ينشر عنه فى الصحف أو يذكره متحدث فى خطاب عام حتى لا يثير التحاقهن بالجامعة ثائرة الجامدين من دعاة الحجاب والفصل بين الجنسين ، مما قد يؤدى الى حرمانهن من التعليم الجامعى لفترة تطول أو تقصر تبعا للتطور الفكرى عند هؤلاء الجامدين وقبولهم لفكرة الاختلاط ؛ ومن عادة الحكومات أن تقف الى جانب المحافظة دون التجديد حتى لا تصدم رأى الأغلبية المحافظة .

ويقول لطفى السيد انهم أرادوا أن يضعوا « الرأى العام والحكومة معا أمام الأمر الواقع ونجحنا فى ذلك » وتخرج أول فوج من الفتيات عام ١٩٣٣ ، ثلاث فى كلية الآداب وواحدة فى كلية الحقوق . « وبعد أن سرنا فى هذا النهج عشر سنوات حدث ماكنا نتوقعه فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط فلم نأبه لها ، لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعى معنا ، وأن التطور لا غالب له ، ومعنا العدل الذى يسوى بين الأخ وأخته فى

أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء ، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا فى الارتقاء القومى . كل أولئك جعلنا لا نحفل بهذه الضجة التى ما لبثت أن ذهب بها الزمان » .

وظل لطفى السيد يدير الجامعة ويسوى أمورها لا يبتعد عنها الا حين يدعوه الواجب الى العمل القومى أو يدعوه الحرص على استقلالها الى الاستقالة احتجاجا على عدوان يقع عليها ، ولم يكن يتركها الا ليعود اليها فما كان هناك من يفكر فى أن يملأ الفراغ الذى يتركه المدير المستقيل .

وكانت أول مرة يبتعد فيها عن الجامعة حين طلب اليه صديقه محمد محمود ملحا أن يشترك معه فى وزارته عام ١٩٢٨ فأبى مؤثرا البقاء فى الجامعة بعيدا عن السياسة ومشاكلها ، ولكن كلمة خرجت على لسان صديق عمره ورفيقه فى مراحل جهاده مست شغاف قلبه . كما يقول . حملته على قبول ما أباه فكان وزيرا للمعارف من ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، وكانت تلك الكلمة هى :

— وهل يرضيك يا صديقى أن تتركنى وحدى ؟

ولعله ان رضى بوزارة المعارف ولأن الجامعة ما زالت تحت اشرافه بحكم منصبه ويستطيع أن يواليها بعنايته وأن يوليها اهتمامه وهو فى منصبه الجديد ، ثم ان وزارة المعارف أقرب ما تكون الى ميوله بعد الجامعة وما يهدف اليه من « خدمة الأمة عن طريق العلم والتربية والتعليم ، طريق الحرية والاستقلال ،

فان التعليم هو الأساس الذى يبنى عليه تحقيق الأطماع القومية ، ولو أن العظمة القومية التى تبغيها مصر تنال بالجهل ، وبتفكك الروابط القومية الدالة على عدم التربية ، لكان ذنبا علينا أن نفكر فى حال التعليم والأخلاق عندنا ، ولا جدال فى أن العلم ضرورى لتقدمنا بل هو ضرورى لحياتنا الحاضرة ، وانه هو السلاح الوحيد الصالح للانتصار فى معترك الحياة للفرد والعامل الوحيد للاكتشافات والاختراعات وقوام هذه المدنية الحديثة ، كما أن تربية الأخلاق هى أساس قوة الأمم » .

وسار فى وزارة المعارف سيرته فى الجامعة من الاهتمام بالسياسة التعليمية وترك ما عداها من شئون الادارة الى غيره من موظفى الديوان ولكنه لم يقم بها طويلا فعاد الى الجامعة بعد استقالة وزارة محمد محمود واغتبط بعودته الى أبنائه شباب الجامعة والى زملائه أساتذتها كما يقول .

وكان يرى الجامعة حرما خالصا للعلم والتضحية فى خدمته ، حرما يقوم على الاستقلال فى الرأى والفكر والعمل ، فان التعليم الجامعى لا يقوم الا على الحرية : الحرية فى التفكير والحرية فى النقد ، والتربية الجامعية لا تستقيم مالم يكن قوامها حرية العمل ، فعمل على الابتعاد بالجامعة عن السياسة والتيارات الحكومية معا .

ولكن السياسة لا تلبث حتى تقتحم عليه حرمه فقد رأت وزارة اسماعيل صدقى اقصاء الدكتور طه حسين عن الجامعة فنقلته الى ديوان وزارة المعارف من غير أن ترجع الى الجامعة

فجاوزت بذلك حدود التقاليد الجامعية التى عمل على ارسائها وان لم تتجاوز حقها القانونى ، ولما فشل فى علاج الموضوع رفع استقالته الى وزير المعارف مؤثرا الابتعاد على الرضى بما رآه عدوانا على استقلال الجامعة (١) .

---

(١) صورة كتاب الاستقالة الذى رفعه لطفى السيد الى وزير المعارف العمومية :

« هليوبوليس ٩ مارس سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

سيدى الوزير .

« أتشرف بأخبار معاليكم أنى أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وزارة المعارف ، لأن هذا الأستاذ لا يستطاع فيما أعلم أن يعوض الآن على الأقل ، لا من جهة الدروس التى يلقيها على الطلبة فى الأدب العربى ومحاضراته العامة للجمهور ، ولا من جهة هذه البيئة التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الأدبى وهدى الى طرائقه ، ثم أسفت لأن الدكتور طه حسين أستاذ فى كلية الآداب تنفيذا لعقد تم بين الجامعة القديمة ووزير المعارف وعلى الأخص لأن نقله على هذه الصورة بدون رضى الجامعة ولا استشارتها كما جرت عليه التقاليد المطردة منذ نشأة الجامعة فيما أعرف ، كل ذلك يذهب بالسكينة والاطمئنان الضروريين لأجراء الأبحاث العلمية ، وهذا بلا شك يفوت على أجل غرض قصدت اليه من خدمة الجامعة .

من أجل ذلك قصدت يوم الجمعة الماضى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، واستعنته على هذا الحادث الجامعى الخطير ، واقترحت على دولته تلافيا للضرر من ناحية ، واحتراما =

وقبلت الاستقالة ومكث بعيدا عن الجامعة حتى ابريل عام ١٩٣٥ ، حين زاره نجيب الهلالى وزير المعارف فى وزارة توفيق نسيم يطلب اليه العودة الى الجامعة فاشترط أن يعدل قانونها بما لا يدع للوزارة نقل استاذ منها الا بعد موافقة مجلس الجامعة ، وعاد لطفى السيد الى الجامعة لتنمو على يديه بضم المدارس العليا التى بقيت تابعة لوزارة المعارف وهى الهندسة والتجارة والزراعة والطب البيطرى .

ولكنه يستقيل مرة أخرى عام ١٩٣٧ احتجاجا على اقتحام البوليس لحرم الجامعة ولم تلب الوزارة طلبه بتعيين حرس خاص للجامعة ، ثم استدعى ليكون وزيرا للدولة فى وزارة محمد محمود الثانية التى تألفت فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، ولكنه آثر

= لقرار الوزير من ناحية أخرى ، أن يرجع الدكتور طه حسين الى الجامعة أستاذا لا عميدا ، خصوصا أنه هو نفسه ألح على فى أن يتخلى عن العمادة منذ شهر فلم أقبل ، فتقبل دولة الرئيس هذا الاقتراح بقبول حسن ، وأكد لى أنه سيشتغل بهذه المسألة منذ الغد ، فاشتغل بها الى أن علمت الآن أن اقتراحى غير مقبول وان قرار النقل نافذ بجملته وعلى اطلاقه .

ومن حيث أنى لا أستطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة تذهب بكل الفروق بين التماليم الجامعية وأغيارها ، أتشرف بأن أقدم بهذا الى معاليكم استقالتى من وظيفتى ، أرجو قبولها ، كما أرجو أن تتقبلوا شكرى على ما أبديتم من حسن المجاملة الشخصية مدة اشتراكنا فى العمل .

وأن تتقبلوا فائق احترامى .

أن يترك الوزارة حتى يفسح المجال لغيره من وزراء الهيئة السعدية التى اشتركت فى الوزارة ، ويعود الى الجامعة مرة ثالثة مشترطا هذه المرة « أن يبتعد رجال الحكومة عن الاتصال بالطلبة لأن اتصالهم بهم كان يقضى دائما على الأخاء الجامعى بينهم ، وذلك من أضر الأشياء على التربية الجامعية » .

وتنزل الحكومة على رأيه ولكنه يعلم من بعض الوزراء أن الطلبة يتصلون بوزراء الأحرار الدستوريين فيقدم استقالته الى محمد محمود رئيس الحكومة ، ولكنه يؤكد له انه لا يعلم عن هذا الأمر شيئا وانه سيصدر « أمرا مشددا بعدم اتصال الطلبة بالوزراء لأغراض سياسية » .

وبقى لطفى السيد مديرا للجامعة حتى عام ١٩٤١ اذ عين عضوا بمجلس الشيوخ وكان التعب قد بدأ يلح عليه ولم يعد ما يخشاه على الجامعة التى استقام بناؤها شامخا عالى الذرى وجاءها المخاض الى الثغر وخرج منها ذلك الوليد الذى نما وترعرع وأصبح « جامعة الاسكندرية » .

ثم تولى رياسة المجمع اللغوى وبقى متربعا على عرشه ثمانية عشر عاما طوالا حتى آخر يوم فى حياته يمضى الحقبة الأخيرة من حياته بين رجال أحبهم — كما يقول — هم رجال اللغة والعلم والأدب .

وتمضى به الحياة هادئة وادعة لا يشارك فى الحياة العامة الا ما يدعو اليه داعى الجد أو داعى الوطن فكان عضوا فى الهيئة السياسية التى دعاها أحمد ماهر بعد توليه الوزارة عام ١٩٤٤

لدراسة مقترحات الحلفاء فى « دمبارتن أوكس » للاشتراك فى مؤتمر « سان فرانسسكو » لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم القديمة ، وكان وزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى التى تكونت عام ١٩٤٦ وعضوا فى هيئة المفاوضات التى مثلت الجانب المصرى فى المفاوضات التى قام بها حينذاك وانتهت بعقد اتفاقية « صدقى — بيفن » التى رفضتها البلاد .

obeikandl.com

حكم التاريخ

لا نحسب انسانا استقامت له الحياة على منطق وعقيدة كما استقامت لأستاذ الجيل لطفى السيد ولا نحسب انسانا اقترب من الناس وابتعد عنهم كما كان لطفى السيد ، ولا نعرف رجلا تمثل تاريخ أمة كما تمثل لطفى السيد تاريخ مصر ، وما من فرد ترك فى الأجيال التى لحقته من الأثر ما تركه لطفى السيد ، وما أجمع الناس على أستاذية معلم كما أجمعوا على أستاذية المعلم الأكبر لطفى السيد .

كان رجلا فى أمة وأمة فى رجل أو هكذا وصفه الرسميون حين أهدته الدولة جائزتها التقديرية ، وما من قول أبلغ فى وصفه من هذا القول ، فقد كان أمة وحده حين أخذ يعرف المصريين بأنفسهم ويهديهم الى ذاتهم ، ويفتح لهم آفاقا من الفكر ، ويدلهم على معان جديدة للحياة غابت عنهم حين وقف بهم الجمود عن التطور ووقف بهم الجهل عن الارتقاء والتمدين .

فلقد عاش لطفى السيد أخصب فترة فى تاريخ مصر الحديث ، نشأ فى ثورة وختم حياته فى ثورة ، وفى منتصف عمره كان ثالث ثلاثة فكروا فى مستقبل مصر بعد الحرب العالمية الأولى هم محمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، وكان بين الخمسة

الكبار الذين ألفوا نواة الوفد المصرى الأول ومنهم كان الثلاثة الذين قابلوا ممثل بريطانيا مطالبين باستقلال مصر ، وحين أراد الانجليز أن يضربوا هذه الحركة الجديدة فاعتقلوا الباشوات الأربعة كانت ثورة سنة ١٩١٩ بذرة هذا التفكير للثلاثة الأول الذين فكروا فى مستقبل مصر ونبهوا غيرهم الى العمل لتحقيقه .

وكان نداء الثورة الأولى « مصر للمصريين » وهكذا كان نداء ثورة سنة ١٩١٩ والثورة الأخيرة التى حققت هذا الأمل للمصريين بعد سبعين عاما من نداء الثورة الأول .

وكان نداء « مصر للمصريين » مبهما حتى فسره لطفى السيد وكشف للمصريين عن معناه وحقيقته ، ولم ينصف عرابى أحد من المصريين كما أنصفه لطفى السيد حين كان الخوف من « تهمة العرابية » ما زال قابعا فى الأذهان فقال يوم وفاته سنة ١٩١١ : « اليوم يدفن نابغة من نوابغ المصريين ، ورجل من رجالهم لعب دورا مهما فى تاريخها الحديث » ، ثم يعدد حسناته ويذكر سيئاته بما ينتصف لحسناته من مساوئه فما كانت سيئاته الا خطأ وقع فيه دون قصد وأما حسناته فكانت عن قصد وتدبر ، ولم يكن الرجل قط خائنا ، فالخيانة « أمر لا نعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين والمسيئين على السواء » وكانت « حسناته عمدية ومعظم سيئته خطأ » فان يكن « أساء وطنه وأمته » فمن الواجب « أن أسارع بأنه أساء غير عالم باساءته ، أساء من حيث أراد أن يحسن . وأضر من حيث أراد أن ينفع فله ثواب النية وعليه مسئولية النتيجة » وقد عاش الرجل « فى منفاه مذموما عند

قومه مجانا وبغاية الجرأة ، يقدر على ذمه والنيل منه من لا يقدر أن يدافع عن نفسه ، فلما جاء من منفاه وهو شيخ فان أشيب ، لم يحترم له شيء من حسن نيته ، ولم يكن لحسن النية هذا من تخفيف القدح فيه نصيب ، بل استقبل بألعن مما يستقبل السارق والخائن ، حتى لم تلحظ له جرأته ، لأن النبوغ فى الجرأة له كرامة ما ، ولو وضعت فى غير موضعها ، لم يحفظ له شيء أصلا من تاريخه الطيب ، بل نشر أخبث أطراف تاريخه واتهم ضميره بالخيانة ولا يعلم الضمائر الا الله » .

ويقارن بينه وبين غيره « من القواد المجازفين ورجال السيف المتعسفين » فلا « أجد أكثرهم الا مساوية فى الحسب والنسب ، مشابهه فى مركزه العلمى بالنسبة لقومه ، بل أقل منه فى درجات الفضيلة الأخلاقية » ولكنهم « لقوا نجاحا فعظموا ولقى عرابى فشلا فصغر وجرد وأصبح متهما بخيانة الوطن » :

« والناس من يلق خيرا قائلون له

ما يشتهى ولأم المخطىء الهبل »

ولا يحمل لطفى السيد مسئولية النتيجة « عرابى » وحده ، بل يشرك معه فيها الخديو توفيق ، كما يشرك فيها « أمراء البلاد وأعيانها وتجارها » فعليهم « أن يتحملوا من المسئولية شيئا . يقولون ان عرابى أخافهم بحد السيف ، وهل حد السيف يخيف الرجل ويلوى به عن مصلحة أمته ؟ الواقع أننا ما سمعنا أن رجلا واحدا قتله العرابيون ، لأنه تنبأ بسوء العاقبة وأنذر وحذر ووقف لهم فى طريق الثورة موقف الخصم الألد ، ولو أنهم قتلوا

من كان يعارضهم فى الرأى ، لما كان مع ذلك عذر لآبائنا الذين سهلوا لعرابى أن يثور .. فكيف يكون لهم عذر ولم يقتل فيها واحد ظلما على أنه وقف فى طريق الثورة ، فعرابى لا يصح أن يتحمل وحده مسئولية جميع الأعمال التى كونت الثورة وأنتجت النتيجة السوداء » .

ولعرابى « حسنة كبرى » لا يمكن نسيانها « تلك الحسنة الكبرى هى الدستور ، ولولا عرابى لم يكن الدستور ، فالدستور المصرى من عمله ومن صنع يده ومن آثار جرأته ، طلبه عرابى لا بوصف أنه عسكرى ثائر ، ولكن بوصف أنه وكيل وكلته الأمة فى ذلك ، فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من الآلاف من وجهاء الأمة ومشايخها ، فأما كون القوة العسكرية هى التى كانت الآلة لتنفيذ ارادة الأمة فى ميدان عابدين ، فذلك ان لم يكن مشروعا قانونا ، فانه مشروع بتقاليد الأمم . لأنه هكذا جرى فى كل بلد من البلاد ، وكان القائد للحركة الدستورية فى كل بلد يحمل على الأكتاف ويهتف باسمه فى الشوارع والنوادى والمجالس ، ويعتبر أكبر بطل من الأبطال ، فعرابى حقق آمال الأمة بالدستور ولم يرتكب فى ذلك جريمة ولم يسفك دما ، بل كانت الحركة فى حقيقتها سلاما لابسا كسوة حربية » .

ويختتم مقاله عن عرابى بقوله : « ندفنه اليوم بطلا سيىء الطالع ، ندفنه وندعو الله أن يتجاوز عن سيئاته وأن يرحمه برحمته الواسعة » [1] .

---

(١) الجريدة عدد ١٣٧٧ فى ٢١ سبتمبر ١٩١١ .

وفى هذه الثورات عاش لطفى السيد على عقيدة لم تتغير ، فان لم يكن له فى الثورة العرابية نصيب أو رأى فقد جاءت عقيدته من نبع تلك الثورة ووردها العذب من المطالبة بالدستور وأن تكون مصر للمصريين ، وان لم يشارك فى الثورة الناصرية فقد باركها ووجد فيها هدى أرائه وهدف عقيدته فى أن يحكم مصر أبناؤها وأن تصبح خالصة لهم ولمن كان ولاؤهم لها دون غيرها من الأوطان التى انحدروا منها ، « فليس الوطن مقولا على أرض محدودة مجردة فى الذهن عن كتلة من السكان متجانسة متشابهة أفرادها فى كثير من الشخصيات ، ولكن الوطن مقول على الأرض المحدودة مقترنة فى الذهن وفى الخارج بكتلة السكان القائمين عليها على سبيل القرار ، المشتركين فى المنافع المتضامنين فى السراء والضراء الشاعرين بهذا التضامن » .

« وان الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها غير سكانها الأصليين ، قد برهنوا على اختيارهم لها وطنا ، كما برهنوا على كفاءتهم للحياة العملية وذكائهم وقدرتهم على نفع هذه البلاد ، وبعيد عن الحكمة ألا نعمل نحن الأكثرية كل ما فيه استطاعتنا للانتفاع بكفاءة هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم أجانب ، وضمهم الينا ضما حقيقيا صريحا ، تزيد به نسبة الكفاءات المتنوعة فى مصر ، ويخرج به هؤلاء الأكفاء الى الحركة السياسية والاجتماعية ليكون عليهم نصيب من الواجبات يعادل نصيبهم من الحقوق » [1] .

(١) الجريدة عدد ٧٨٤ فى ٥ أكتوبر ١٩٠٩ .

وكانت عقيدته فكرا ولم تكن مبادىء محددة وان كان من الممكن أن تصب فى مبادىء محددة ، بل انها لتختلط فى أذهان البعض اختلاط العقيدة والمبدأ فى مجال التفسير ، فالعقيدة هى الجوهر أما المبدأ فهو الشكل أو العرض ، والعقيدة فكرة أما المبدأ فمعنى يندرج فى حقيقة تبدو فى السلوك ، والعقيدة هى الكل أما المبدأ فهو الجزء ، وحين تتحدد العقيدة تتحول الى مبادىء مقننة أو تجرى مجرى العرف . وتنبع العقيدة من الفكر ومركزها العقل والوجدان ، وينبع المبدأ من العقيدة ومركزه العقل ، والسلوك دلالته ومظهره ، فاذا نمت العقيدة عن سلوك فان هذا السلوك دلالة على مبدأ ينبع من العقيدة ويتحول الى سلوك .

والفكرة فى عقيدة لطفى السيد هى الحرية ، الحرية فى كل صورها ومعانيها ، والعقيدة هى القومية والديمقراطية والتمدين ومظهر القومية هو الاستقلال ومظهر الديمقراطية هو الحكم الدستورى أما التمدين فهو الارتقاء ، وهى المبادىء التى قامت عليها عقيدته ، والوسيلة الى تحقيق الاستقلال والحكم الدستورى والارتقاء هو التعليم والتربية . فكانت دعوته من نبع عقيدته فى الحرية دعوة الى تحقيق تلك المبادىء التى راح يبشر بها بين الناس ويحمل الناس على الأخذ بأسبابها والمنفعة التى تعود على الناس من الأخذ بها هى ما يحملهم عليها فما من عمل أو سلوك الا وتحكمه المنفعة التى يبتغيها الناس ويعملون على نيلها .

وأقام للحرية مذهبا دعاه مذهب الحرية أو مذهب الحرين

أو الليبراليين ، « ويقضى فى أصله بأن لا يسمح للجموع فى البلاد أو للحكومة فى (بلاد مصر) أن تضحى حرية الأفراد ومنافعهم لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة ، هذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بأن لا يكون للحكومة سلطان الا ما ولتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع الوطنى ؛ وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة » .

والحرية وحدها هى التى تحكم مذاهب الحكم ، حتى فى أشد الحكومات تطرفا فى الاشتراكية « فحكومة الاشتراكية ، أو الحكومة التى تتدخل فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها حكومة نافعة ومفيدة فى البلاد الديمقراطية ، أى فى البلاد المحكومة بسلطة الأمة » . وان كنا « لا نعرف الى الآن أمة استأثر بها مذهب وصارت حكومتها على قواعده ، من غير أن تضيف اليه قواعد أخرى من مذهب آخر حتى لنرى الحكومة الواحدة توفق فى برنامجها بين قواعد مذهب الحرية وقواعد مذهب الاشتراكية ، كما تفعل الآن حكومة الأحرار فى انكلترا ، وما يكون تلقيب الحكومة بلقب حكومة الحريين ، أو حكومة « الملكيين . أو الاشتراكيين الا تلقيبا بالتغليب ، فقد يكون من التعسف سوق كل الجزئيات مساقا واحدا تحت قاعدة واحدة ، بل علمنا الاستقراء فى الحوادث ، طبيعية كانت أو اجتماعية ، أن للأستثناء فى القواعد العامة محلا من الوجود لا يصح الاستهانة به ، حتى ان قاعدة النيابة فى البلاد الديمقراطية وهى قاعدة الأكثرية ، أخذت

هى تنقص من بعض أطرافها ، فان بعض الأمم الديمقراطية جعل يدخل على هذه القاعدة استثناء جديدا هو تمثيل الأقليات بقدر المستطاع .. فان قاعدة كل مذهب من مذاهب الحكم هى المنفعة فكل مبدأ من المبادىء انما يدور مع منفعة الأمة دور العلة من المعلول » (١) .

ولا يحول بين مصر وبين الأخـذ بالاشتراكية أو اعتنـاق مذهب « الجماعيين » سوى أن « مشيئة الشعب فيها ليست هى مرجع الأمور ، مما « يعوقنا كثيرا فيما نحاول من تكوين أفراد أحرار مسئولين ينهضون بالبلاد الى طلبتها مع الارتقاء لأن كل فرد سيعيش ويموت تحت وصاية القوى .. ونحن ما زلنا أحوج ما نكون الى تربية الفرد وازالة العقبات من طريقه حتى تنقه نفسه من الضعف الذى أورثه اياه الحكم الماضى . وليستكمل قسطه من القوة حتى يستطيع المزاحمة مع أفراد الأمم الأخرى ، وعلى ذرارينا فيما بعد أن ينظروا فيما اذا كانت هذه المبادىء الاشتراكية هى طلبتهم أم لا فان خطة الحكم يجب أن تتغير بتغير الزمان والمكان وطبائع السكان » .

فكأنما لطفى السيد لا ينكر أن تأخذ مصر بالاشتراكية ، وانما ينكر أن تقوم الاشتراكية مع حكم ليس للشعب فيه نصيب ، ويسمى هذا النوع من الاشتراكية « بالاشتراكية المعكوسة » التى مارستها مصر « لأزمان طوال » فى ظل حكومات فرضت وصايتها على الشعب دون أن يكون للشعب فيها نصيب ، وكأنه بذلك

(١) الجريدة عدد ٢٠٥٨ فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ .

يضع حدا فاصلا بين ما يمكن أن نسميه « رأسمالية الدولة » والاشتراكية بمعناها الحقيقى حيث يكون الشعب مصدر السلطات ، وحيث يرد كل أمر من أموره اليه وحده ، فيختار لنفسه مذهب الحكم الذى يرضاه بملء ارادته ما دامت حريته مكفولة ومحققة وما دام يرى « منفعته » فيما اختاره .

وعند حدود الارادة العامة يقف لطفى السيد مسلما لها بما تريد ، ما دامت ارادة حرة يدين بها المجموع أو يتفق عليها رأى الأغلبية ، ولا أخاله حين هجر السياسة بعد الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن ، فلأنه لم يستطع أن يوفق بين ما يراه ويؤمن به ويعرفه من أسباب الخلاف الحقيقية بين الرجلين ، وبين اجماع الأمة وتشيعها لسعد زغلول ، فانه اذا سار فى الاتجاه الذى رضيته الأمة ، كان فى ذلك مخالفة منه لما يراه من منفعة الأمة وتضامنها القومى ، واذا سار فى الاتجاه الآخر الذى سار فيه المنشقون على الوفد ، كان فى ذلك مخالفة لعقيدته فى الديمقراطية حيث تقتضيه النزول على رأى الكثرة ، وما كان عليه حين عجم الأمر الا أن يعود الى الوظيفة ويهجر السياسة التى ضلت سبيلها .

وحين بشر لطفى السيد بعقيدته ، لم يكن صحفيا ولا سياسيا وما كان رجلا تحكمه الوظيفة أو يقبل عليها طلبا للعيش أو طلبا للجاه والسلطان ، بل وسيلة للخدمة العامة التى يقتضيها واجب الوطن على المواطن ، أو تقتضيها دواعى الخدمة العامة للمجموع أو يقتضيها تنفيذ الفكرة التى يدعو اليها والعقيدة التى يبشر بها

بين الناس ، وما كان اشتغاله بالصحافة والسياسة الا وسيلة ينفذ منها الى تحقيق دعوته ، فبقدر ما كانت تحكمه الفكرة الفلسفية لم تقف به أبدا عند حدود النظرية ، بل كانت تنزع به الى العمل والتنفيذ ، فاذا كانت الصحافة وسيلة لنشر الفكرة فان السياسة كالوظيفة وسيلة لتنفيذها وان اقتصرت الوظيفة على الحدود التى يحكمها القانون .

ولقد سأله الأستاذ طاهر الطناحى مرة عن سبب اغلاقه للجريدة وانصرافه عن الصحافة فقال :

« قبلت التحرير فى الجريدة لأنشر فيها المبادىء المثلى التى آمنت بها لقيام حياة ديمقراطية سليمة ، فلما انتهيت من نشرها أغلقت الجريدة وانصرفت عن العمل بالصحافة لأننى لم أكن أشتغل بالصحافة محترفا ، بل كنت صاحب رأى وصاحب مبادىء ديمقراطية لارشاد الأمة الى أسباب الرقى والتقدم ؟

فلما مارس السياسة ، مارسها على طريقة الديبلوماسيين بمعنى أنه كان يحدد غايته من العمل السياسى ثم يسعى الى تلك الغاية عند من يقدرون عليها كما كان منه حين طلب تغيير العلم العثمانى بعلم مصرى وحين سعى الى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر عند قيام الحرب ، وحين وضع مع زملائه أعضاء الوفد المصرى الأول خطة مقابلة ممثل بريطانيا لتنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح ، وحين شارك فى وفود المفاوضات والهيئات السياسية التى كانت تتألف لبحث مسائل البلاد السياسية .

ولم تكن تروقه الحزبية السياسية فلم يكن من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، رغم انتمائه اليهم ومشاركته لهم فى تأليف الحزب ، حتى انه كان كاتب الخطاب الذى ألقاه عدلى فى حفل افتتاحه ، ولم يكن يحول بينه وبين عضوية الحزب أنه عاد الى وظيفته فى دار الكتب فما كان أيسر عليه من أن يتركها ، ولعله كان يقدر أنه سيكون مدير الجامعة المصرية الجديدة ، وان كنا نرى أن ابتعاده عن الحياة الحزبية حينذاك رغم أنه كان من مؤسسى حزب الأمة ، كان لعزوفه عنها بعد أن انتقلت من مرحلة الدعوة السياسية الى مرحلة العمل السياسى وما يجره من خصومة وتلاح ومناورات قد تتجاوز حدود الخلق مما يأباه طبعه ، وكان تكوين حزب الأحرار الدستوريين بعض نتائج الانشقاق فى الحركة الوطنية وتصدع « التضامن القومى » على حد تعبيره ، وكان من أسباب قيامه أن يسند وزارة عبد الخالق ثروت ويؤيدها ، حتى ذهب بعض أعضائه الى اعتبار وزارة ثروت وزارة حزبية يؤيدها الحزب وتمثله بضم بعض أعضائها اليه وكان لطفى السيد على هذا الرأى ان لم يكن صاحبه رغم أنه لم يكن عضوا بالحزب — كما قلنا — أما حزب الأمة فقد كان حزب دعوة فحسب ، يطالب بأن يكون لأصحابه شأن فى الحكم ، فلما تكون حزب الأحرار الدستوريين وأصبح لرجاله شأن فى الحكم ، كانت الدعوة السياسية قد تحولت الى عمل سياسى .

فالسياسة عنده ، وان مارسها على طريقة الديبلوماسيين ، وسيلة للخدمة القومية ، كما أن الوظيفة وسيلة للخدمة العامة ،

فان قصرت السياسة عن الخدمة القومية أو قصرت حدود الوظيفة عن القيام بالخدمة العامة فلا حاجة له فيهما ، وقد أخذ على صديقه « الدكتور بهى الدين بركات » وان كان من قبيل « التبسط » فى الحديث أو المناوشات الكلامية ، أنه يفرغ لشئونه الخاصة حين علم منه أنه « ينوى السفر لعزبته لبعض أعمال زراعية تستدعى حضوره » فقال يخاطبه : وهل من حق الرجل العام أن يفرغ لخاصة شئونه ؟

وفهم الدكتور بهى الدين بركات ما يعنيه فقال ما معناه [1] :

— وهل العمل فى الأرض محرم فى شريعة الحكماء ؟

قال : أنا لم أقل هذا .

وأراد العقاد أن يشارك فى الحديث فقال :

— انما هو سؤال ليس الا .

وقال الدكتور بهى الدين : أهو سؤال بريء ؟

وقال لطفى السيد :

— أما انه سؤال بريء فلا ... !

وأخذ الدكتور بهى الدين يحدثه عن العمل الذى يستدعى سفره ومنه مشروعات للتعاون والخدمة الاجتماعية لمصلحة الفلاحين .

وحينئذ قال لطفى السيد :

— أما هذا فمرخص به للرجل العام .

وسواء كان هذا الحديث بين الرجلين الكبيرين من باب

---

(١) رجال عرفتهم ص ٢٢٥ .

التبسط أو من قبيل المناوشات الكلامية فانه لا شك ينم عن مبدأ أخذ الرجل به نفسه أخذا شديدا ، فما كان ليفرغ لشئونه الخاصة وكان يتركها لغيره ويقصر جهده على العمل العام .

ولا تستقيم السياسة أو الوظيفة عنده مالم تستقم على هدى منطقه وعقيدته وهما وحى حياته العامة وسلوكه الخاص والعام على حد سواء ، فلم تستهوه السياسة كثيرا الا فى حدود الخدمة القومية وما كان من هواة الوظيفة الا للخدمة العامة ، ولعله حين رضى بادارة دار الكتب فلأنها كانت قبل أن يتولاها من وظائف الأجانب التى لا يتولاها المصريون وجرى العرف على أن تكون للألمان دون غيرهم ، فاذا تولاها فقد استرد للمصريين بعض ما لهم وصار لغيرهم ، ولعله رأى فيها ما يتفق ومزاجه الفلسفى وطبيعته الهادئة ، ووجد فيها بغيته من الهدوء الذى ينشده للبدء فى ترجمة مؤلفات أرسطو ، ولعله كان ينوى أن يتخذ من دار الكتب نواة لترجمة روائع الغرب فتحدث الى بعض أصدقائه فى ضرورة تشجيع الترجمة فهى قبل التأليف أساس كل نهضة علمية كما حدث فى عصر النهضة الأوربية (١) ، وكانت مأثرة دار الكتب علينا وعليه انه وجد من فسحة العمل ما أعانه على هذا العمل العظيم .

ولا نحسب من كل ما تولاه من أعمال عامة ، عملا استقام على سجيته وهدى منطقه وعقيدته كعمله فى الجامعة منذ اتصل بها قبل أن تكون حكومية وبعد أن أصبحت حكومية ، فقد كان

---

(١) قصة حياتى ص ١٦٨ .

تعليم الأمـــة غاية حياته فبغير التعليم لا يمكن أن تثمر فكرته أو تنمو عقيدته أو تتأصل مبادئه فى نفوس الناس ، وبغير التعليم لا يمكن للأمة أن تحقق مبتغاها من التمدين والارتقاء ، فلما تولى أمور الجامعة وجد فيها غاية ما ينشده من خلق جيل مثقف من المتعلمين ، ووضع لها دستورا من « حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال » فالجامعة « هى جمـــاعة من العلماء أخلصوا للعلم فوقفوا عليه ملكاتهم ووقتهم يخدمونه — كما يقف الرهبان أنفسهم على عبادة الله ، الى جانب أولئك العلماء شبان أذكياء سمت بهم هممهم الى أن يقضوا شطرا من شبابهم لتثقيف عقولهم وتوسيع آفاقها بتعلم مالم يكونوا يعلمون ، وتهذيب نفوســهم بتعويدها على تقليد أساتذتهم فى كيفية نظرهم الى الحياة ، وترفعهم عما يتناحر العامة عليه من الشهوات فمنهم من تطيب نفسه عن كل ما هو خارج عن هذه الدائرة فيبقى فى الجامعة أبدا ، وأولئك هم علماء المستقبل ، وآخرون يكتفون بدرجة من العلم ، يخرجون من الجامعة يضربون فى الحياة الخارجية ، وهؤلاء وهؤلاء هم الرجال المثقفون الذين بمقدار عددهم يقاس مجد الأمة » (١) .

ولقد عشنا معه ســنواته الأخــيرة فى الجامعة وقلما رأيناه وقلما سمعنا به ، بل وقلما قرأنا له من قبل ، وان عرفناه وهبناه حتى كان من هيبتنا له أن كنا لا نفكر فيه ولا نحس له وجودا

---

(١) من خطاب لطفى السيد عن رسالة الجامعة فى الاتحــاد العلمى لكلية العلوم عام ١٩٣٨ .

بيننا ، فاذا تطلعنا الى قبة الجامعة أحسسنا أن هناك شيئا جليلا يقبع تحتها ، شيئا غامضا يمرق بيننا كالخيال فى عربته السوداء التى تحمله كل يوم الى الجامعة ، شيئا أعظم من أن يكون بشرا مثلنا ، وكأنه تحت تلك القبة المستديرة سادن فى هيكل أو قديس فى محراب أو ولى من أولياء الله الصالحين ، فطالما أوحت تلك القبة الى خواطرنا خليطا مبهما من مشاعر القداسة والجلال والشموخ ، حتى اذا اقتربنا منه فقابلنا بتلك الابتسامة الرقيقة الغامضة البسيطة روعتنا بساطته وهزنا حنانه وعرفنا من تواضعه ما فى الرجل من طبيعة الانسان .

وقدر لى أن ألقاه فى مطلع صباى حين صحبنى أبى الى زيارته فى داره وحين قدمنى له أستاذى هيكل رحمه الله فى دار حزب الأحرار الدستوريين وكنت يومها تلميذا بالمرحلة الثانوية فما زالت صورته التى رأيته عليها فى الحالين قابعة فى خيالى ، قابلنا فى داره وقد ارتدى عباءة فضية على جلباب أبيض ووقف الى جواره كلب ضخم من النوع الألمانى كان يدعوه « شست » وكأنه أمير من أمراء الصحراء ، ولم أره بعدها حتى رأيته فى دار الأحرار الدستوريين وقد ارتدى (البونجور) الرمادى وكأنه سفير فى بلاط قيصر أو امبراطور .

فلما تقدمت بى الأيام الى آفاق أرحب وقرأت لطفى السيد عرفت أثره فى جيله وفى جيلنا وفى تاريخ مصر عامة وعرفت أنه أستاذ الجيل فى حكم التاريخ .

المراجع العربية

أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨ .

أحمد خاكى : قاسم أمين . سلسلة أعلام الاسلام . القاهرة ١٩٤٤ .

أحمد شفيق (التاج أحمد شفيق باشا) :

مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الثانى . القسم الثانى . ١٩٠٣ ـ ١٩١٤ . القاهرة ١٩٣٦ .

أحمد عرابى (الزعيم) :

كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

احمد لطفى السيد (جمع اسماعيل مظهر) :

ـ صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر (مصر ١٩٤٦) .

ـ المنتخبات : الجزء الأول . دار النشر الحديث ١٩٣٧ .

ـ المنتخبات : الجزء الثانى . مطبعة المقتطف ١٩٤٥ .

ـ تأملات فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع . دار المعارف ١٩٤٦ .

ـ قصة حياتى : سلسلة كتاب الهلال ١٩٦٢ .

آدمس (تشارلس) وترجمة عباس محمود

الاسلام والتجديد : القاهرة ١٩٣٥ .

اسماعيل صدقى :

مذكراتى : دار الهلال ١٩٥٠ .

امين سامى :

تقويم النيل : ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٣٦ .

جرجس حنين :

الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .

obeikandl.com

سليم خليل نقاش :

مصر للمصريين : ستة أجزاء من الرابع الى التاسع ـ القاهرة ١٨٨٦ .

عباس محمود العقاد :

ـ سعد زغلول : سيره وتحية ـ القاهرة ١٩٣٦ .

ـ رجال عرفتهم : سلسلة كتاب الهلال ١٩٦٣ .

ـ محمد عبده : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٢ .

عبد الرحمن الرافعى :

عصر اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٣٢ .

ـ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى القاهرة ١٩٣٧ .

ـ مصطفى كامل . باعث الحركة الوطنيـــة القاهرة ١٩٣٦ .

ـ محمد فريد . رمز الاخـلاص والتضحية القاهرة ١٩٤١ .

عبد اللطيف حمزة :

أدب المقالة الصحفية فى مصر . الجزء الســادس (أحمـد لطفى السـيد فى الجريدة) القاهرة ١٩٥٤ .

عبد العزيز فهمى : وتقديم طاهر الطناحى

هذه حياتى : سلسلة كتب الهلال ١٩٦٣ .

محمد حسين هيكل (دكتور) :

ـ تراجم مصرية وغربية . القاهرة ١٩٢٩ .

ـ مذكرات فى السياسة المصرية . جزءان . القاهرة ١٩٥١ ، ١٩٥٣ .

محمد رشيد رضا :

تاريخ الأســتاذ الامام الشيخ محمـد عبـده . ثلاثة أجزاء . مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ .

هـذا عدا صحف ذلك العصر وتقـارير المعتمدين البريطانيين ومجموعات الوثائق الرسمية ومضابط المجالس النيابية مما أشرنا اليها فى الهامش .

المراجع الافرنجية

Alexander, J: The Truth about Egypt. (London, Casael, 1911)

Bemmeln, J. Van: L'Egypte et L'Europe par un Ancien Juge Mixte.. (2 vols. Leiden, Brill, 1884).

Blunt, W.S.: — Secret History of the English Occupation of Egypt being a Personal Narrative of Events. (2 vols. London, 1907)

— My Diaries. London 1919.

Chirol, Sir Volentine: The Egyption Problem. (London. 1920)

Gromer, Earl: Modern Egypt (1. Vol. London, Macmillan 8 Co. 1908)

Elgood, P.G.: The Transit of Egypt. (London. 1928)..

Londau, Jacob M: Parliaments and Parties in Egypt.. (New York 1954).

Lloyd, Lord: Egypt Since Cromer. 2 Nols. London, Macmillan, 1933)

Michael, Kyriakos : Copts and Moslems Under British Control (London 1911)

Ninet, John: Arabi Pacha (Paris, 1884)

Storrs, Ronald: Orientations (London Nicholson 8 watson 1943)